

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قسم العلوم الاجتماعية
شعبة علم الاجتماع والديمغرافيا

جامعة الحاج لخضر - باتنة -
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

تطور الزواج والخصوبة قبل وبعد (1992-2000)

باستخدام الطرق غير المباشرة
دراسة حالة ولايتي باتنة والجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الديموغرافيا

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور علي قواوسي

من إعداد الطالبة:

نجاة مرداسي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أحمد بوزراع	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
علي قواوسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مقررا
الطاهر حفاظ	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة	عضوا
الكاملة سليمانتي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة	عضوا

السنة الجامعية 2013/2014

الشكر والإهداء

إن الحمد لله نشكره و نستعينه،

ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا،

من يهده الله فهو المهتدي ومن يضلل فلا هادي له.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الكريم علي قواوسي

لكل ما يقدمه من علم وأخلاق.

الإهداء للوالدين الغاليين،

ولكل الأهل والأحبة وإلى الزملاء.

إلى كل من يقدر العلم ولا يبخل به.

01.....	المقدمة العامة
03.....	الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة
04.....	المقدمة
04.....	1-الإشكالية
04.....	2-الفرضيات
05.....	3-أسباب اختيار الموضوع
05.....	4-أهداف الدراسة
06.....	5-تحديد بعض المفاهيم
07.....	6-المناهج المتبعة
07.....	7-الدراسات السابقة
16.....	الفصل الثاني: مصادر المعطيات
17	المقدمة
17.....	(I) التعدادات السكانية
18.....	1-تعداد 1987
19.....	2-تعداد 1998
19.....	3-تعداد 2008
21.....	(II) الحالة المدنية
22.....	(III) التحقيقات السكانية
22.....	1-المسح الوطني الخاص بصحة الأم والطفل 1992
23.....	2-المسح العنقودي الثالث متعدد المؤشرات 2006

24.....	الخاتمة
	الفصل الثالث : تطور الزواج والخصوبة باستخدام الطرق غير المباشرة دراسة حالة
25.....	ولايتي باتنة والجزائر
26.....	مقدمة
29.....	(I) الطرق غير المباشرة المستخدمة
34.....	(II) نتائج توسع سوق الزواج في الجزائر وفي ولايتي باتنة والجزائر
39.....	(III) أهم العوامل المؤثرة في تطور الزواج والخصوبة في الجزائر وفي الولايتين
45.....	(IV) تأثير حركة الهجرة الداخلية أثناء العشرية السوداء على الزواج والخصوبة
47.....	الخاتمة
48.....	اختبار الفرضيات
49.....	الخاتمة العامة
52.....	قائمة المراجع
55.....	ملخص
59.....	الملاحق

قائمة الأشكال والمنحنيات والخرائط

- الشكل رقم 01: موقع ولاية باتنة في خارطة الوطن 26
- الشكل رقم 02: موقع الجزائر العاصمة في خارطة الوطن 26
- الشكل رقم 03: هرم الأعمار لولاية باتنة سنة 1987 28
- الشكل رقم 04: هرم الأعمار لولاية الجزائر العاصمة سنة 1987 28
- الشكل رقم 05: هرم الأعمار لولاية باتنة سنة 1998 28
- الشكل رقم 06: هرم الأعمار لولاية الجزائر العاصمة سنة 1998 28
- الشكل رقم 07: هرم الأعمار لولاية باتنة سنة 2008 28
- الشكل رقم 08: هرم الأعمار لولاية الجزائر العاصمة سنة 2008 28
- الشكل رقم 09: تطور أمل الحياة عند الولادة في ولايتي باتنة والعاصمة 33
- الشكل رقم 10: خارطة العنف خلال العشرية السوداء 34
- الشكل رقم 11: تطور أعداد الزواج في الجزائر وولايتي باتنة والعاصمة 38
- الشكل رقم 12: تطور أعداد المواليد في الجزائر وولايتي باتنة والعاصمة 38
- الشكل رقم 13: معدل الخصوبة في الزواج حسب العمر وسن الزواج في الجزائر 39
- الشكل رقم 14: تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر وفي ولايتي
باتنة والعاصمة 39
- الشكل رقم 15: تطور المعدل العام للخصوبة في الجزائر والمغرب وتونس وليبيا 40
- الشكل رقم 16: خارطة المؤشر التركيبي للخصوبة عبر الولايات سنة 1987 43
- الشكل رقم 17: خارطة المؤشر التركيبي للخصوبة عبر الولايات سنة 1998 43
- الشكل رقم 18: تطور الخصوبة العمرية في الجزائر 43

قائمة الجداول

32	01	نموذج عن معطيات ولاية باتنة سنة 1992 في ورقة ADJASFR
34	02	تطور نسب السكان أعمارهم من 15 سنة فأكثر مع نسبة النساء في سن الإنجاب لكل السكان في الجزائر وفي ولايتي باتنة والعاصمة
35	03	توزيع السكان البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية بالنسب المؤوية
36	04	نسب العزاب والمتزوجين حسب الجنس والفئات العمرية في سنة 2008
37	05	الحالة الزوجية في ولايتي باتنة والجزائر سنة 2008
37	06	تطور سن الزواج للجنسين في الجزائر
38	07	تطور نسب استعمال وسائل منع الحمل حسب مكان الإقامة بين سنتي 1992 و 2006
41	08	مقارنة بين التقديرات المباشرة وغير المباشرة في سنة 1998
41	09	تطور المؤشر التركيبي للخصوبة أعداد الزواج بين 1992 و 2006
42	10	المؤشر التركيبي للخصوبة لولايتي باتنة والعاصمة 1987
42	11	مقارنة المؤشر التركيبي للخصوبة في ولايتي باتنة والعاصمة مع المستوى الوطني 1998
44	12	تطور النسل ل 25-29 سنة و ل 45-49 سنة حسب الولايتين بين 1987 و 1998
44	13	متوسط سن أول زواج حسب مستوى التعليم ومحل الإقامة في الجزائر سنة 2006 MICS3
45	14	نسب السكان البالغين 6 سنوات فأكثر حسب المستوى التعليمي
45	15	نسبة النشاط للإناث البالغات 15 سنة فأكثر سنة 2008
46	16	تطور مؤشرات التحضر بين 1987 و 2008
47	17	مقارنة تقديرات مباشرة وغير مباشرة لصافي عدد المهاجرين

المقدمة العامة:

مع ظهور نتائج النمو السكاني الكبير خلال فترة السبعينات والثمانينات، من ارتفاع لنسب الشباب وبلوغهم سن الشغل والزواج، بدأت تبرز معالم الأزمة في الجزائر، حيث أن وقوع أزمة في الشغل كان أبكر من فقدان التوازن في سوق الزواج.

وزن هؤلاء الشباب ألزم المجتمع على التغيير (قواوسي، 2013) [16] ، ومع دخولها مرحلة اقتصاد السوق ورفع الدعم عن بعض السلع، بدأت الظروف المعيشية تصعب في الجزائر، ولسوء الحظ تزامنت هذه الظروف مع ما توجته الأحداث أواخر الثمانينات، حيث بدأت حالة الاضطراب السياسي وأحداث العنف في مختلف أنحاء البلاد، وبتركز أكبر في الجزائر العاصمة وضواحيها، سميت هذه الفترة بالعشرية السوداء، والتي ارتفعت خلالها أعداد الوفيات والهجرة خاصة الداخلية من الريف إلى المدن أو الضواحي، نتيجة الخوف والهروب من الموت (Kateb, 2013) [15].

مع بداية سنوات الألفين وبعد عودة الأمن والاستقرار للبلاد نلاحظ ارتفاعا كبيرا لأعداد الزواج والمواليد وبشكل أكبر في عدة ولايات، فقد كانت الجزائر في المرحلة الثانية من مراحل الانتقال الديمغرافي، والتي تتميز بالانخفاض في معدلات الوفيات والخصوبة والارتفاع في سن الزواج الأول، خاصة في الجزائر العاصمة (Bedrouni, 2005) [7]، وبالتالي حدث خلل بصفة عامة.

لقد تم اختيار ولايتي باتنة والجزائر العاصمة، للاختلاف بينهما في تطور الزواج والخصوبة، وكذا التباين في التأثير بالأزمة الأمنية.

حيث أن ولاية باتنة عاصمة الأوراس، والتي كانت مهدا للثورة التحريرية المجيدة، تميزت بطابعها المحافظ، يظهر هرم سكانها لسنة 1987 بقاعدة عريضة، مقارنة مع عاصمة الجزائر منذ عقود والتي يفصل بينها وبين جنوب القارة الأوروبية فقط البحر الأبيض المتوسط، فتظهر قاعدة هرمها متناقصة منذ عدة سنوات، كما شهدت الولايتين معاودة ارتفاع أعداد الزيجات والولادات بداية سنوات الألفين، ما يدعوا للشك حول تراجع الانتقال الديمغرافي من حيث السلوك الزواجي والإنجابي، رغم أن سن الزواج في الجزائر يواصل الارتفاع خاصة في العاصمة (Bedrouni, 2005) [7] ، مصاحبا للانخفاض التدريجي للمؤشر التركيبي للخصوبة.

يتكون هذا البحث من ثلاثة فصول:

الفصل المنهجي ونقوم فيه بطرح إشكالية البحث وبعض الفرضيات، أسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة، ثم تحديد بعض المفاهيم بالإضافة إلى المناهج المتبعة، وبعدها نقوم بالتطرق إلى مجموعة من أحدث الدراسات السابقة حول هذا الموضوع لخيرة الديمغرافيين وخاصة الجزائريين.

في الفصل الثاني تم التطرق لمصادر المعطيات الديمغرافية في الجزائر، وخاصة التي استخدمناها في هذه الدراسة، وأمدتنا بالمعطيات الضرورية والمتوفرة خلال الفترة التي نتزامن مع موضوعنا.

أما في الفصل الأخير فنقوم بدراسة موضوعنا أي تطور الزواج والخصوبة في الجزائر من خلال دراسة حالة ولايتي باتنة والجزائر، مع محاولة التركيز على تأثير الأزمة الأمنية على مسار هذا التطور، وهذا

باستخدام الطرق غير المباشرة عبر EXCEL لاستخراج المعطيات غير المتوفرة بالطرق المباشرة على مستوى الولايتين، وهذه الطرق هي ADJMX لمعرفة أمل الحياة عند الولادة في الولايتين، ADJASFR لمعرفة المؤشر التركيبي للخصوبة، و CSMIGR لمعرفة صافي الهجرة على مستوى الولاية في سنتي 1998 و 2008.

وفي الأخير نقوم باستخلاص النتائج على شكل إجابات للفرضيات التي تمثل مفتاحا لحل الإشكالية ثم الخاتمة العامة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

مقدمة:

بعد أن كانت معدلات الخصوبة في الجزائر جد عالية بعد الاستقلال، شهدت انخفاضا متواصلا منذ منتصف الثمانينات، وهو ما كان يمثل موضوعا مثيرا لعدة دراسات حول أسبابه والعوامل المحددة له، حيث يتبع هذا الانخفاض في معدل الخصوبة ارتفاع مستمر في سن الزواج، لكن بعد عشرية التسعينات ومع بداية سنوات الألفين حدث انعكاس لهذا التطور من خلال ارتفاع في معدلات الخصوبة وكذا في معدلات الزواج، ما أثر على الانتقال الديمغرافي في الجزائر.

1. الإشكالية:

تشير الإحصائيات إلى أن الجزائر في المرحلة الثانية من مراحل الانتقال الديمغرافي منذ سنة 1986 (Benyahia, 2010)، وسائرة تدريجيا نحو الاستقرار (Haffad; Hemal, 1999)، حيث حصل انخفاض في معدلات الزواج مع ارتفاع مستمر لسن الزواج الأول يليه انخفاض كبير في المؤشر التركيبي للخصوبة، بالإضافة إلى الانخفاض الملحوظ للوفيات بشكل عام، ووفيات الرضع بشكل خاص، وكذا ارتفاع أمل الحياة عند الولادة، لكن عند العودة إلى التفاصيل، نجد أنه نتيجة لما مرت به البلاد من ظروف اقتصادية وسياسية صعبة، والتي أدت إلى تدهور الأوضاع الأمنية أثناء عشرية التسعينات وارتفاع الوفيات الناتجة عن العنف، وحركة السكان خاصة الهجرة الداخلية، فقد انخفضت أعداد الزيجات والولادات بشكل واضح والتي عودت الارتفاع بشكل كبير بعد عودة الأمن، بدا وكأنه تعثر لمسار الانتقال الديمغرافي، أي أنه نتج عن تلك الظروف الأمنية الخاصة تغير في اتجاه تطور الزواج وربما السلوك الإنجابي، نتيجة لارتفاع وتيرة التحضر أي الانتقال من الريف إلى المدينة أو تأثير حركة الهجرة الداخلية، لكن هناك اختلاف بين الولايات في خصائصها الديمغرافية ومستوى تأثرها بالأحداث.

وعلى ضوء ما سبق ذكره نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير العشرية السوداء على مسار تطور الزواج والخصوبة في الجزائر؟ وما درجة هذا التأثير في ولايتي باتنة و الجزائر وكذا التباين بينهما ؟ وهل سيستمر مسار هذا التطور على ما كان عليه أم سيكون لتلك الفترة الأثر الحاسم لتكون بداية لمرحلة جديدة ؟ .

فسنحاول الإجابة على الإشكالية من خلال هذه الفرضيات المحدودة بحسب المعطيات المتوفرة، أو التي يمكن الحصول عليها بالطرق غير المباشرة المستخدمة.

2. الفرضيات:

- توسع سوق الزواج هو نتيجة لتراكم عدة أجيال ولدوا في سنوات السبعينات والثمانينات، والتي تميزت بأعلى معدلات للخصوبة، حصل تأخر في زواجهم أثناء عشرية التسعينات، ما أدى إلى ارتفاع أعداد الزواج وتبعها ارتفاع لأعداد المواليد خاصة للمتزوجين الجدد.

- انخفاض المؤشر التركيبي للخصوبة في سنة 1998، نتيجة لسياسة تحديد النسل، إضافة إلى أن الانخفاض كان أكثر لنسب الخصوبة عند الفئات العمرية الأولى للإنجاب لارتفاع سن الزواج وتعطل الزوجات.
- مساهمة حركة الهجرة الداخلية في ارتفاع المؤشر التركيبي للخصوبة بعد عشرية التسعينات، خاصة في العاصمة، نتيجة التأثير بالسلوك الإنجابي والزواجي للمهاجرين، من الريف إلى المدينة ومن المناطق الأخرى خصوصا المجاورة، هربا من العنف إضافة إلى حركة الهجرة الاعتيادية.

3. أسباب وأهمية اختيار الموضوع:

قمنا باختيار هذا الموضوع لأهميته ولكونه حديث وآني، قليلا ما تم التطرق إليه، وهو تطور الزواج والخصوبة بين مختلف الولايات لعدة فترات زمنية، مع تسليط الضوء على تأثير فترة صعبة مرت بها الجزائر.

إبراز مدى تأثير هذه الفترة على مسار تطور الزواج والخصوبة، والليذان يمثلان أساس الانتقال الديمغرافي، وكذا استكشاف أسباب التباين بين الولايات نتيجة لاختلاف درجة التأثير بالأحداث والأوضاع الأمنية فيما بينها واختارنا باتنة والعاصمة كنموذجين مختلفين، مع استخدام الطرق غير المباشرة لمعرفة بعض المعطيات غير المتوفرة.

إن الزواج والخصوبة موضوعان أساسيان في الديمغرافيا، ويتعلقان بصفة مباشرة بالفرد والأسرة والمجتمع.

4. أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى مواصلة البحث حول هذا الموضوع، خاصة دراسة الأستاذ علي قواوسي مؤخرا، بمحاولة للتعمق في جزء منها، لاستكشاف تأثير العنف على تطور الزواج والخصوبة بشكل خاص أثناء وبعد "عشرية التسعينات". فهناك تأثير سلبي للأزمة الأمنية على مسار التنمية بشكل عام، وكذا لمعرفة مدى تباين التأثير بتداعيات الأحداث على مسار تطور الظاهرتين بين ولايتي باتنة والجزائر.

5. تحديد المفاهيم:

-الانتقال الديمغرافي:

كما جاء مفهوم الانتقال الديمغرافي في القاموس السويسري للسياسات الاجتماعية بأنه نظام ديمغرافي مميز بولادات ووفيات عاليتين، متبوعا بعد ذلك بانخفاض الوفيات مما يؤدي إلى زيادة في السكان، والتي لا يمكن امتصاصها إلا بالانخفاض الكافي للمواليد للحصول على توازن بين المواليد والوفيات. (بعيط، 2009/2008)

-انتقال الزواج:

تعتبر ظاهرة انخفاض معدلات الزواج، وفقا لمعظم الكتاب أول مرحلة من مراحل التحول في الخصوبة، والزيادة الكبيرة في سن الزواج الأول يليه انخفاض كبير في مؤشرات الخصوبة، القضية الجزائية ليست استثناء من هذه القاعدة، الانخفاض في الخصوبة يضيف تفسيراً لتطور الزواج. (Bedrouni, 2007)

-انتقال الخصوبة:

هو تحول الخصوبة من معدلات مرتفعة إلى معدلات منخفضة، ومن الخصوبة الطبيعية إلى الخصوبة الموجهة أي باستعمال وسائل منع الحمل. (بغزة، 2009/2008)

-المؤشر التركيبي للخصوبة:

هو متوسط عدد الأطفال للنساء خلال حياتهن الإنجابية.

-تحديد فترة الأزمة الأمنية وتدايعاتها الديمغرافية:

عانت الجزائر بشدة من العنف السياسي على مدى عشر سنوات (1991-2000)، وتسمى أحيانا ب >> العشرية السوداء << .

أظهرت الدراسات السابقة أهمية العوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية على عدم الاستقرار السياسي، إذ كان يستحضر دور النمو الديمغرافي، وخاصة بطالة الشباب، ويركز بشكل خاص على المتغيرات السياسية. (Kouaouci, 2013) [16]

وزن هؤلاء الشباب ألزم المجتمع على التغيير، وللأسف فإن التغيرات الرئيسية في الجزائر وقعت في أسوأ وقت، وبدأ النزاع المسلح في ديسمبر 1991، نجا عدد قليل من الأماكن من العنف، ولكن اثني عشر ولاية حول الجزائر العاصمة كانت الأكثر تضررا.

دفعت الجزائر ثمنا باهظا على العنف: فالإحصاءات تختلف من 50000 إلى أكثر من 200000 قتيل، وآلاف المفقودين ومئات الآلاف من المهجرين أو المنفيين، والناس تخلوا عن الحقول والمنازل، وحتى المناطق الخطرة الحضرية هربا من العنف. (Kouaouci, 2013) [16]

-الهجرة الداخلية:

هي تغيير الأشخاص لمحل إقامتهم داخل البلاد، والهجرة الداخلية الأكثر شيوعا تكون من الأرياف إلى المدن أو من المناطق الأقل تحضرا إلى المناطق الأكثر تطورا، لكن قد يحدث العكس، خاصة أثناء عشرية التسعينات حيث كانت شدة العنف المسلح ضد سكان الريف والضواحي خاصة حول العاصمة، ما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من سكان هذه القرى والضواحي، فمن الصعب نسبيا فهم الأثر الكمي للعنف على مستوى الهجرة (Kateb, 2004).

6. المناهج المتبعة:

لقد قمنا في دراستنا هذه باستخدام الطرق غير المباشرة لاستكشاف المؤشر التركيبي الخصوبة وأمل الحياة عند الولادة، وكذا أعداد الهجرة الداخلية، والبحث عن مستوى التأثير الفعلي لتداعيات الأزمة الأمنية على الولايتين. وكذا الاعتماد على المنهج الإحصائي، كما سنقوم بمقارنة تطور الزواج والخصوبة وكذا العوامل المرتبطة بهما بين ولايتي باتنة والجزائر، وحتى المقارنة بالمستوى الوطني قبل وبعد عشرية التسعينات، مع استخدام بعض العمليات الحسابية. والمنهج الوصفي التحليلي: لتحليل المعطيات المدروسة.

7. الدراسات السابقة:

نصر الدين حمودة وكاهنة شرفي فروخي بعنوان: « الزواج في الجزائر: أي انتقال؟ »

السعي لوضع صورة إحصائية أدق عن الزواج الجزائري، حيث أن انتقال الزواج يستند على ثلاث مؤشرات إحصائية : متوسط سن الزواج المحسوب بطريقة هاجنال وهو متوسط مدة العزوبة، معدل العزوبة النهائية، فارق السن بين الزوجين المحسوب بطريقة غير مباشرة عبر فارق متوسط أعمار زواج النساء والرجال. تطرق إلى السن المبكر لأول زواج للجنسين مع فارق معروف للرجال على العموم.

تم اختيار ثلاثة نماذج للنساء كما للرجال من بين أساليب التصنيف التلقائي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مستوى تعليم النساء أكثر من الرجال، فهو متغير رئيسي في هذه التغييرات السلوكية، يحتمل جدا أن هذه التغييرات التي حدثت كانت نتيجة التطور في البنية الديمغرافية بسبب انخفاض الخصوبة منذ منتصف الثمانينات، وكذا الزيادة المستمرة لمعدلات الالتحاق بالمدارس مع ارتفاع مستويات التعليم خاصة للفتيات أكثر من الذكور، فارق السن ومستوى التعليم للزوجين أدى إلى صعوبات اقتصادية (بطالة، نقص السكن، الخ...).

ما يجذب على المدى القصير معدل قوي للعزوبة النهائية خاصة للنساء الجامعيات، إضافة إلى التحضر.¹

تم طرح إشكالية اختيار طرق غير مباشرة تبعا لظروف البيئة الجزائرية، فباستخدام الطريقة غير المباشرة لحساب السن المتوسط لأول زواج وجد أنه أصبح مشكلة متزايدة لاسيما بالنسبة للمرأة، ويفسر زيادة متوسط مدة العزوبة جزئيا بتأثير هيكلية، كتأثير مستوى ومدة التعليم. فالأجيال الجديدة تكون أكثر تعليما من القديمة، خاصة النساء. ومن جهة أخرى حتى شدة العزوبة النهائية تتأثر هيكليا. ففي سنة 1998 كان معدل عزوبة النساء الجامعيات في سن الأربعين 10%. وفي عام 2008 قدر ب 12% لكل النساء اللواتي أعمارهن بين 40 و 44 عاما.

-فسر انخفاض الفارق بين متوسط أعمار زواج الرجال والنساء حسب طريقة هاجنال، أن متوسط مدة العزوبة تزيد أكثر عند الرجال لكن بتأثير أقل على شدة العزوبة النهائية.

-يفسر الارتفاع المستمر لمعدلات العزوبة حسب السن خاصة عند الرجال، رغم ارتفاع في عدد الزيجات، أنه مقدمة لتغيرات هيكلية في الزواج. العدد المرتفع للعزاب له أثر حاسم لسير سوق الزواج، فالفتيات الشابات ينافسن من هن أكبر منهن سنا، في المقابل على العكس بالنسبة للرجال فالأولوية تكون للأيسر ماديا في سن أكبر.

زهية وضاح بديدي² عبارة عن مشروع مقالة نشرت في أكتوبر 2012 بعنوان: «الخصوبة والزواج الاختلافات في الجزائر بالاعتماد على تعداد سنة 1998».

إن الجزائر حاليا من بين 12 بلدا في العالم من حيث سرعة انخفاض الخصوبة خاصة على مدى العقدين الأخيرين من القرن العشرين مع انخفاض بنسبة 50%.

في بداية سنوات الألفين يبدو أنها تقترب من نهايتها حتى مع بعض استئناف الولادات، فبعد انخفاضها بما يقارب 17% بين عامي 95 و 1999،³ زادت بما يقارب 20% بين عامي 2000 و 2005، ما يبدوا انعكاسا لمؤشر الخصوبة والذي قد يتعلق بتوقف ارتفاع سن زواج النساء.⁴

إن الانخفاض الكبير والرئيسي كان في الخصوبة العامة، حيث يبدو أنها متأثرة بشدة بمؤشرات التحديث كالتحضر ومستوى التعليم والنشاط المهني للنساء. و من أجل فهم أكثر لخصائص انخفاض الخصوبة الجزائرية، من المهم مواجهة التطورات في الخصوبة العامة والخصوبة في الزواج، وتحديد العوامل المميزة لها.

¹ أنا أضيف تخصيص عشرية التسعينيات في باتنة والعاصمة.

² زهية وضاح بديدي: ديموغرافية، أستاذة محاضرة بجامعة باريس.

² فترة العشرية.

³ أو تعويض بعد العشرية.

فقد اعتمدت على تحقيق الخصوبة الجزائرية في 2006 على أساس معطيات تعداد 1998، و لتحليل التباين في الخصوبة يجب التركيز على العوامل التالية: محل الإقامة، مستوى التعليم والنشاط المهني للنساء، وكذا السن عند الزواج، فانخفاض الخصوبة في الجزائر كان نتيجة لارتفاع غير مسبوق في سن الزواج، لكن بعد ذلك أصبح الانخفاض كذلك من خلال تحديد المواليد داخل الزواج.

يلاحظ أن الخصوبة في الزواج لا تزال مرتفعة، فلم تتغير إلا قليلا جدا بخصائص الفئات الاجتماعية الاقتصادية أو ثقافية، يمكن إنهاء أن الاختلافات الكبيرة الملحوظة في مستوى الخصوبة العامة هي في الأساس ضروريات لتغيرات موقف زواجي وليس لوسائل منع الحمل التي تلعب دورا أساسيا في أحدث مرحلة من انخفاض الخصوبة، كما لا تمثل عمليا أي دور في بقاء الاختلافات الاجتماعية الاقتصادية وثقافية في الخصوبة.

في أول مقارنة تثبت أنه سواء الفئة الاجتماعية الاقتصادية أو الثقافية، تظهر معدلات الخصوبة في الزواج لدى النساء المتزوجات في سن أكبر أعلى بوضوح عن اللواتي تزوجن في سن أصغر وهن في نفس العمر. لكن قد ينتقد هذا بمراجعة سن زواج النساء الأعلى خصوبة أو من عشن في ظروف صحية أفضل، أما مفتاح اللغز: فمن خلال مصادر المعطيات عن الخصوبة: العوامل الاجتماعية-اقتصادية أو ثقافية هي التي تؤثر في مستوى الخصوبة، وتحقق تطورها يبقى أقل استكشافا.

إضافة إلى ضرورة استحضار فرق محتمل حسب الاستقرار في الزواج (تكرار الطلاق على وجه الخصوص)، فمع الأسف لا تتوفر معطيات تسمح بإثبات هذا الاحتمال، فهو موضوع يستوجب القيام بتحقيق خاص.

زهية وضاح بديدي و جاك فالين بعنوان: «الخصوبة وسياسات تحديد النسل في الجزائر: تاريخ المفارقة».

بعد فترة طويلة من رفض أي فكرة عن سياسة النسل تزامنا مع الارتفاع الكبير لمعدلات الخصوبة، وكذا النمو الديمغرافي الذي بلغ درجة 3.2% بين تعدادي 1966-1977، ما نتج عنه مشاكل خطيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قررت الحكومة الجزائرية أخيرا في عام 1983 وضع أول برنامج وطني لمراقبة النمو الديمغرافي (PNMCD)، مع أن الخصوبة قد استهلت قبلا في الانخفاض بشكل واسع.

في بداية 2000 وبعد عشرين عاما من تنفيذ هذا البرنامج،¹ النمو الطبيعي للسكان الجزائريين لم يتجاوز 1.5%، رغم انخفاض أساس الوفيات كما حصل منذ الاستقلال والأمر المحير بقوة: النمو الناتج من وصول عدة أجيال لأعمار الإنجاب، فمتوسط عدد الأطفال لكل امرأة والذي تجاوز 8 أطفال بداية سنوات السبعينات، قد انخفض إلى الربع أي 2.2 في 2000-2001. ومن المفارقات استمرار مخاوف الحكومة من ضغط

¹ السبب يتعلق بتداعيات الأزمة الأمنية.

الأحداث الديمغرافية وتواصل تأكيد الرغبة في خفض معدل الخصوبة العام رغم أنها قد بلغت تقريبا عتبة الإحلال. تعداد سنة 1998 أظهر أنه حتى في العديد من المدن الجزائرية الخصوبة قد انخفضت إلى أقل من هذه العتبة منذ منتصف سنوات التسعينات، تحقيق الخصوبة في 2002 يعطي تقريبا نحو 1.4 طفل لكل امرأة في الجزائر العاصمة سنة 2001.

صحيح أنه عكس كل التوقعات فالخصوبة الجزائرية بعد عشرية التسعينات عاودت الارتفاع بسرعة، فقد بلغ معدل الخصوبة العام TFR 2.9 طفل لكل امرأة سنة 2010، لكنه في الحقيقة ليس السبب الوحيد الذي عزز تضاعف الفجوة بين السياسة والتغيرات الديمغرافية، فالتناقض الكبير بين انتقال الخصوبة والمقاييس التي اتخذتها الحكومة الجزائرية، يترك شكا في قدرة سياسة تحديد المواليد على التفكير في طريقة حاسمة على المواقف الخصوبية، فالسياسات ليست إطلاقا مفتاح انخفاض الخصوبة للبلدان التي نقدر أنها جد قوية.

لكن هذا لا يعني أن برنامج الحكومة الجزائرية دون جدوى، بل على العكس فهو مطالب بالعمل في وقت أبكر. إنه على الأقل سهل البدء في استعمال وسائل منع الحمل الحديثة والتي تمنح حرية وسهولة لأكثر رفاهية، فهي دعامة معنوية ومادية للأزواج الراغبين في تحديد عدد أطفالهم.

إن فعالية سياسة تحديد النسل تكون بتشجيع المتغيرات التالية : تحسين الصحة، تطور التعليم، تحسين قانون المرأة، إشراك النساء في العمل المأجور وفي المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية ، الخ.

في حالة الجزائر الطريق مستعار نحو انخفاض الخصوبة وهو واسع جدا في تطور سن الزواج دون سياسة تشجيع صريحة فالشباب وخاصة الشابات يدفعون الثمن، فليس الأهم كيف يعيش الشباب، بل من يواجه أهم عواقب التغيرات الديمغرافية التي تعرفها الجزائر منذ ما يقارب أربع عقود، النتائج ليست فقط: أزمة السكن والبطالة، لكن ارتفاع العزوبة يصطدم بإخلال في معايير اجتماعية ومحظورات جنسية خارج الزواج. بطبيعة الحال فالمحظور كثيرا ما يخل بالموازين، لكن تحت تأثير أي ظروف؟ مع أي نوع من المعاناة؟

علي قواوسي¹، سعدي رابح²، بعنوان: «استعادة التحركات الديمغرافية المحلية في الجزائر خلال 20 سنة الأخيرة، عبر تقنيات التقدير غير المباشرة (1987-2008)».

عانت الجزائر بشدة من العنف السياسي على مدى عشر سنوات (1991-2000). هذا العمل يبحث في آثار العنف السياسي على المتغيرات الديمغرافية في مختلف ولايات الوطن، إنه يستكشف العلاقة بين العنف السياسي والتطور الديمغرافي بالتركيز على السلوك الديمغرافي للسكان أثناء وبعد "العشرية السوداء".

¹ البروفسور علي قواوسي: أستاذ بجامعة باتنة.

² رابح سعدي: أستاذ بجامعة البليدة في الجزائر.

هناك علاقتين مميزتين : الأولى تحدد نوع التركيبات الديمغرافية التي دفعت الشباب لتكوين جماعات إرهابية، والثانية بما يحدد الآثار على الديمغرافيا المحلية من العنف.

قاما بتحليل عواقب النمو الديمغرافي السريع، ومساهمته في التغير الاجتماعي. ففي الجزائر بلغت الولادات ذروتها سنة 1970، مع استمرار العدد المطلق للمواليد في الارتفاع حتى عام 1985، والذي بدأ بعدها في الانخفاض، فعندما تصل الفئات الأصغر سنا نتيجة "BomBaby" لسن الرشد، تنشأ مشاكل منها نقص النساء المتزوجات، ويرجع ذلك لكون الرجال عموما يتزوجون النساء الأصغر سنا، وبالتالي فهذا يسبب أزمة زواج للنساء في نفس جيلهم، هذا لو كان فارق السن بين الزوجين باقيا، بالإضافة إلى تسارع ارتفاع سن الزواج، ومع وصول عدة أجيال لسن العمل ما يسبب أزمة الشغل والتي ظهرت في الجزائر أبكر من فقدان التوازن في سوق الزواج. و وزن هؤلاء الشباب ألزم المجتمع على التغيير.

يمكن أن يفهم على أن هؤلاء الشباب هم الضحية الرئيسية لهذا التحول، ولكن يمكن اعتبارهم أيضا المحرك الرئيسي للتغيير. وللأسف فإن التغيرات الرئيسية في الجزائر حدثت في أسوأ وقت، فبداية انخفاض أسعار النفط عام 1986 دق ناقوس الخطر للنظام السياسي للدولة ومع أعمال الشغب في سنة 1988، حيث بدأ الصراع المسلح في ديسمبر 1991، وقد كانت الجزائر العاصمة و اثني عشر منطقة حولها الأكثر تضررا. خلال هذه الفترة انعكس عدم الاستقرار على سكان الجزائر عبر انخفاض الزيجات والولادات، واتساع حركة الهجرة الداخلية والخارجية (إذ أن تعداد سنة 1998) قدم هرم الأعمار بقاعدة ضيقة، ما يدل على انخفاض معدل المواليد وكذا على التقدم في الانتقال الديمغرافي، في حين أن تعداد سنة 2008 وجد ذو أساس متسع وهو دلالة على استعادة المواليد والزيجات بصورة "Baby boom" بعد الحرب.

فمع عودة الهدوء النسبي لها مرة أخرى وتعويضا عن ما منعه أو أخرته العشرية السوداء، شهدت بعض الولايات نفس تراجع أمل الحياة المتوقع عند الولادة. حيث كان مئات الآلاف من الناس قد تركوا حقولهم ومنازلهم هربا من العنف، فالكثير قد عادوا بعد تلك الفترة لكن آخرين ربما لا.

تستعمل التقنيات غير المباشرة عموما لاستكشاف التباين في اتجاهات الخصوبة بين الولايات، كذلك الأمر بالنسبة للوفيات والهجرة. الصورة الوطنية في تحسن واضح لهذه الظواهر الثلاث، والتي تخفي درجات متفاوتة ومختلفة لحركتها. و على الأرجح فالاختلافات تتعلق بالهجرة: الوفيات راجعة لتزايد السكان المهاجرين الذين لم يتعرضوا بالضرورة طوال فترة الدراسة للوفيات في الولاية المضيفة.

التقنيات غير المباشرة تعطي لنا نظرة عامة عن السيناريو الذي يصف ما حدث أثناء وبعد "العشرية السوداء". لم يكن هذا ممكنا إلا بفضل التقديرات المحلية التي ألقت الضوء على آليات العمل غير المتوقعة، في حين أن المعطيات الوطنية تعرض تطورا منتظما نحو انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاعا تاما ومنتظما لأمل الحياة عند الولادة، مع المرحلة المتقدمة لمؤشر الانتقال الديمغرافي في الجزائر : التقديرات المحلية تسمح بتحديد الولايات التي تختلف وتنفرد في تطوراتها

من حيث الهجرة والخصوبة والوفيات، ففي رأيي التفاوت في التأثير يضاف إلى الاختلاف المتواجد أصلا.

ظهر جليا أن العنف الذي أنشأ اختلال مستويات الأمن يختلف حسب الولاية، وخصوصا القطاع الحضري والريفي، ويليه تحركات سكانية واسعة من الولايات الأكثر تضررا نحو الولايات الملاذ، مع مستوى معين من الأمن في "العشرية السوداء"، رجع العديد من الذين تخلوا عن منازلهم وحقولهم، ولكن البعض الآخر ظلوا في ولاياتهم المضيفة، فهم يساهمون في ديموغرافيا ولايتهم المضيفة، لاسيما بتغيير مستويات الخصوبة والوفيات التي كانت قبل العشرية السوداء.

بشكل عام فقد احتفظ المهاجرون بخصائص ولايتهم الأصلية، على الأقل لبعض الوقت.

الدكتور علي حمال¹؛ والطاهر حفاظ²، تحت عنوان: «انتقال الخصوبة و السياسة السكانية في الجزائر».

في المؤتمر العالمي للسكان في بوخارست عام 1974 أعلنت الجزائر أولوية التنمية. بذكر شعار " أفضل حبوب منع الحمل هي التنمية". كما أكد الميثاق الوطني سنة 1976 على أن "الجزائر اختارت الضبط الإيجابي في مشكلة الديمغرافيا، وهو جعل هؤلاء الناس منتجين، بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة الموجودة لم يكن لزوما تقليل الخصوبة. لكن الحكومة الجزائرية زاد وعيها منذ أواخر السبعينات حول مخاطر النمو الديمغرافي السريع، والذي يشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية. الحكومة تحاول عبثا إيجاد التوازن، و يعرض في نهاية المطاف عبر الإعلان عن هذا الموقف في التقرير العام للمخطط الخماسي، ابتداء من عام 1980 باعتماد سياسة سكانية تسمح بالتدخل في الخصوبة و تشير إلى انتسابها لأهداف السيطرة على النمو الديمغرافي. الخطاب السياسي تغير أيضا في المحافل الدولية، الجزائر تصرح في المؤتمر العالمي للسكان في مكسيكو عام 1984 أن المشكل الديمغرافي هو السبب الرئيسي للتخلف.

في عام 1989 صمم برنامج بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (FNUAP) الممول الرئيسي لدعم تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو السكاني (PNMCD)، للاستمرار في اتخاذ الإجراءات اللازمة خاصة التوعية العامة من مخاطر شدة معدل النمو الديمغرافي في توازن الفرد في العائلة والمجتمع. تعلن الحكومة الجزائرية حاليا عن استعدادها لدعم التخطيط العائلي ومختلف طرق وسائل منع الحمل في محاولة لمضاعفة معدل استخدامها.

حدث انخفاض كبير وتطور للخصوبة في الجزائر، فالمؤشر التركيبي للخصوبة كان على مستوى عال حيث بلغ حوالي 8.0 أطفال في عام 1970 وانخفض بشكل مستمر إلى 6.24 في 1985 وإلى 4.5 في عام 1990 و 4.0 سنة 1995. خلال هذه الفترة ظهر التطور الكبير في معدلات الخصوبة حسب العمر في الأجيال الصغيرة.

كما سجل انخفاض أسرع بكثير في الوسط الحضري من الريفي. بينما هو ملحوظ في جميع الفئات العمرية. كما تختلف الخصوبة أيضا حسب مستوى التعليم. تسارع انخفاض الخصوبة مخاطرة، فقد التزمت الجزائر أسرع في المرحلة الثانية من انتقال الخصوبة قبل 20 عاما.

¹ Université Mentouri, Constantine, ALGERIE, 1999.

² أستاذ في معهد علم الاجتماع الديمغرافيا بجامعة باتنة الجزائر.

مما لا شك فيه أن تقلص مدة الحياة الزوجية يغني عن إحداث الانخفاض في الخصوبة، حتى من دون إدخال تغيير كبير في السلوك الإنجابي. في الجزائر الانخفاض الأول كان بسبب تراجع سن الزواج، يليه مباشرة انخفاض كبير في عدد الأطفال المرغوب فيه، بالتوازي مع تصاعد استعمال وسائل منع الحمل الحديثة لدى النساء المتزوجات كما سنحس به لفترة أبعد.

تكون بداية الزواج متأخرة عند النساء اللواتي درسن لفترات طويلة، لكن التعليم لا يفسر كل شيء فالشابات اللواتي لم يتلقين تعليما أبدا كن أيضا أقل أطفالا، ما يجعلنا نفكر أن الأزمة الاقتصادية في الجزائر قد لعبت ولا تزال تلعب دورا هاما في تأخير سن الزواج.

إن الصعوبات التي يواجهها الشباب لدمجهم في سوق العمل، و كذا أزمة السكن هي نموذج جديد للأسرة . فالشباب يفضلون عدم التفكير كليا في الزواج، وبالتالي فهم أجبروا بطريقة أو بأخرى على العزوبة.

في الريف هجرة الشباب والشابات عامل آخر في زيادة العمر عند الزواج فهي غير مستقلة عن الصعوبات الاقتصادية التي يمكن أن تضاعف من مشاكل اختلال الأمن السائد في السنوات الأخيرة، فحتى الشباب المتزوجين وخاصة في المناطق الحضرية يميلون أيضا لتخفيض نسلهم، و هذا من مظاهر الخوف من المستقبل.

عرف النمو الديمغرافي لفترة من الزمن بعض الاسترخاء. فهل يمكن أن يكون هذا الانخفاض في الخصوبة ظرفي أو جزئي نتيجة للتأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية ؟ إلا أنه قد يحدث انخفاض في الخصوبة حتى بين الفقراء. ونحن نعلم أيضا أن هذا الانخفاض بدأ فعليا قبل الأزمة وسوف يستمر هذا الاتجاه النزولي، بغض النظر عن الوضع الاقتصادي، فالجزائر تشهد مرورا من نظام ديمغرافي إلى آخر.

السياسة لعبت دورا معتبرا في السيطرة على النمو الديمغرافي في الجزائر. ارتفاع تكلفة العدد الكبير من الأطفال أصبحت أكثر وأكثر، وهذا ما يلزم الأزواج على تنظيم نسلهم. تراجع الأزمة الاقتصادية خلافا لبعض الأفكار التقليدية فإنه سارع انخفاض الخصوبة.

حتما فإن التطور الديمغرافي يتعرض للخطر. على الرغم من كل الأزمات التي مرت على الجزائر، فيتوقع أن تواصل تحولها الديمغرافي تدريجيا لتحقيق الاستقرار، تصل من ثم الخصوبة أقرب إلى مستوى الإحلال للسكان.

محمد بدروني،¹ «الاختلافات مكانية زمانية للخصوبة العامة في الجزائر».

التعليم والتنمية خاصة الاجتماعية و الاقتصادية وانخفاض معدل وفيات الرضع و الأطفال، هو عامل إضافي في انخفاض الخصوبة، ويمكن أن تتكيف الخصوبة عقلانيا بالنسبة للأسر مع وضعهم الاجتماعي والاقتصادي المتغير. حاول من خلال هذه المقالة الإجابة على الأسئلة التالية: كيف كان الانخفاض في

الخصوبة؟ ما هي الآليات و العوامل الممكنة لاستمرار الفوارق الزمنية والمكانية؟

بالإضافة إلى التقنيات التقليدية للوصف قام باستخدام طريقة بونجارتس، إضافة إلى عدة طرق مختلفة (CPA، الانحدار الخطي المتكرر) لتحديد العوامل الديمغرافية و الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تفسر التباين المكاني و الزماني للخصوبة، وفي الأخير قام بقياس الارتباط المكاني لأفضل نوعية من النماذج المختارة.

الانخفاض الملحوظ الأكثر أهمية في الفئات العمرية الأصغر، نتيجة تراجع سن الزواج الأول بسبب ارتفاع مستويات التعليم. كما تنخفض أيضا عند من أعمارهن 40 سنة فأكثر.

زيادة التقارب بين خصوبة الحضر والريف: بسبب تقارب الظروف الاجتماعية والاقتصادية بين البيئتين، كما يتناقض أثر مستوى التعليم على الخصوبة.

مع ارتفاع نسب النساء العاملات في كل العالم، ومشاركتهم في الحياة الاقتصادية مما يساعدهن على الاستقلال وتحديد عدد الأطفال، والتقنيات فشلت بين (1992-2002) في معالجة هذه الفجوة، تفسيرها صعب بسبب العاملات في سن صغيرة.

قبل 1970-1990 انخفاض بطيء للخصوبة وتسارع بين 1992-1998 فترة الأزمة الاقتصادية والأمنية، ثم يتباطأ بين 1998-2002 وهو انخفاض كبير في الخصوبة الزوجية بين نساء 30 و 40 سنة على الأرجح بسبب موانع الحمل.

تطور الآليات الأساسية للتحويل في الخصوبة في الجزائر، ارتفاع سن الزواج، انتشار موانع الحمل داخل الزواج، و نمط التحويل الديمغرافي. بين 1987-1998 الخصوبة الشرعية انخفضت أكثر بسبب الأوضاع الاقتصادية والأمنية و من نتائج سياسة تنظيم النسل سنة 1983، التعليم و التحضير، وسائل منع الحمل، بين 1992-2002 انخفاض أكثر في الخصوبة بسبب ارتفاع استعمال موانع الحمل بين الريف والحضر، حيث انخفض الفارق في ممارستها نتيجة الجهود المبذولة من الدولة.

نتائج تعداد 1998 تساعد على الدراسة بين الولايات، من أجل توفير فرصة لإدماج البعد الزماني والمكاني لتوضيح التحويل في الخصوبة بأكثر دقة، لا يمكن الاعتماد على معدل المواليد CBR بسبب سوء التغطية في السابق. معدل الخصوبة الكلي يتأثر في هيكل العمر أو الجنس حسب المكان، أو الولادات في غير مكان الإقامة، تعداد 1987 لم يقدم معلومات بشأن الخصوبة فالحل بإجراء تعديلات عن طريق استخدام بيانات تعداد 1998 بناء على التقسيم في 1987 من أجل المقارنات الزمنية الممكنة.

لتسليط الضوء على التفاوت المكاني في الخصوبة واحترام الحدود الإدارية المعمول بها في التاريخ المرجعي، لهذا قام بتجنب اختلاف الخصوبة بين الأجيال واعتمد على الفئتين (45-49 سنة) و (25-29 سنة) فقارن بين التعدادين 1987 و 1998، انخفاض الخصوبة في كل الولايات للفئة الصغيرة يمكن تفسيره

بانخفاض سن الزواج، فوسائل منع الحمل لا تلعب دورا كبيرا للمتزوجات حديثا، هناك تشابه بين المناطق المجاورة من حيث السلوك الإنجابي، وهناك تقارب مع الزمن في المناطق المتجاورة، كما ينخفض تأثير الأعراف و التقاليد والتماثل النسبي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أي اعتماد نموذج الخصوبة الحديثة.

الفصل الثاني

المصادر الحالية للمعطيات الديمغرافية في الجزائر

مقدمة:

تعتبر مصادر المعطيات في الجزائر مختلفة ومتنوعة، خاصة المتعلقة منها بالسكان والديموغرافيا، وتختلف في درجة تغطيتها ودقتها، وتنوع استبياناتها أو معطياتها، إضافة إلى مدى استغلالها للمعطيات المتحصل عليها، كما أنها تختلف في الفترات التي تجرى فيها، حيث سنركز على فترة العشرية السوداء وتأثيرها على تطور الزواج والخصوبة حسب الولايات، أي بين قبل وبعد هذه الفترة.

I. التعدادات السكانية:

التعدادات هي العملية الكلية لجمع وتجهيز وتقويم وتحليل ونشر البيانات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالأفراد في قطر أو جزء أو مكان محدد بمعالم، وفي زمن معين في مختلف المجالات، وبالتالي يمكن القول بأن التعدادات تعتبر المصدر الرئيسي لمختلف الدراسات السكانية في معظم دول العالم إن لم نقل جميعها، سواء كانت هذه الدراسات من حيث كثافتهم أو تركيبهم، إذ يعتبر الأهم في هذه الدراسات هو تحديد الزمان والمكان. [16] (Kouaouci et saadi, 2013)

ويهدف التعداد العام للسكان والسكن إلى حصر الموارد البشرية حصرا شاملا، وتوزيع السكان حسب خصائصهم الاقتصادية والاجتماعية في جداول تنشر لتمكين الباحثين من تقدير أثر العوامل المختلفة على نمو السكان وتطورهم، والتنبؤ بما قد يحدث لتلك القوة البشرية من تطورات في المستقبل تحت ظروف معينة (مسعودان، 2009) [6].

1. خصائص التعداد:

الخصائص الرئيسية لتعداد السكان والمساكن هي العمومية أي الشمولية، والإحصاء الفردي¹، والتزامن²، وهو يكون دوري³. (سعي، 2007) [27]

2. الاستبيانات في التعداد السكاني:

هناك الاستبيان المتكون من جزأين : واحد يوجه للشخص والآخر للمنزل. (Nations Unies, 1992) [14]، وتستخدم تبعا للبلدان كدعامة متميزة أو منسقة، هذا النوع من الاستبيانات تم اعتمادها في الجزائر من خلال الجمع بين النوعين.

أما الاستبيان الوحيد هو أسهل للاستخدام على الميدان، فهو علاوة على القياس يقدم في نفس الوقت الخصائص المتعلقة بأفراد الأسر والوحدات السكنية.

أي كانت طريقة المشاركة، فالاستبيانات وفقا لتوصيات الأمم المتحدة ينبغي أن تكون أيضا موجزة قدر الإمكان، للتوفيق بين مهمة التعداد والجدوى على أرض الواقع.

¹ ويكون نحو كل فرد أو وحدة معينة.

² متزامن : في فترة زمنية محددة.

³ دوري: أي يتكرر كل فترة محددة.

- في هذا السياق الأمم المتحدة (1992) تحصى أربعة اعتبارات والتي نذكرها أدناه: [14]
- ضرورة تقديم البيانات التي يكون البلد في حاجة إليها، ولاسيما على فئات خاصة من السكان.
- أكبر قدر من إمكانية المقارنة مع التعدادات السابقة.
- ضرورة توفير أفضل انتشار للعمليات بتكلفة معقولة.
- القدرة على ضمان مجال للمقارنة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

3. نقاط القوة والضعف للتعداد السكاني: (Hertrich v, 2012) [14]

1- نقاط قوة التعداد:

- تغطية مستنفذة: توفير إحصاءات لكل السلالم الجغرافية، من أجل المقارنة بين أسس الفئات.
- أيضا تمنح معطيات عن بناء الحركات الديمغرافية (إضافة سؤال نوعي).
- أداة للديمغرافيا : حيث توفر أساس للاستطلاع...

2- نقاط الضعف:

- تكلفة كبيرة وطول مدة الإعلان.
- محدودية في : تكوين أعوان محصين، وفي نوعية المعطيات، والتغطية لمختلف فئات السكان.
- أخطاء إحصائية : كإهمال ومضاعفة حساب.
- التغير حسب البلدان والفئات السكانية...

التعدادات الثلاثة الأخيرة في الجزائر:

حيث تمثل الفترة التي ينتمي إليها مجال دراستنا.

1- تعداد سنة 1987: [27] (SAADI R, 2007)

- تمت عملية جمع معطيات تعداد 1987 بين 20 مارس و 3 أبريل 1987، وبدأت تظهر النتائج الأولية ابتداء من مايو 1987.
- لم يخصص أي تقرير منهجي لهذا التعداد، حيث يتعلق التقرير المنهجي بتعداد عام 1998، وأهم ما جاء في المنشورات الناتجة من معطيات RGPH 1987 ما يلي:
- السكان الجزائريين في تعداد 1987.
- النشاط في الجزائر.
- المجمع السكاني.

- البيانات من تعداد 1987.
- الهيكل الحضري.
- النتائج الأولية للتعداد.
- النتائج حسب التكتل تعداد 1987.
- نتائج الاستطلاع معطيات تركيبية وطنية.
- تعداد 1987 ظروف سكن الأسر الجزائرية.
- تعداد 1987 المعطيات عبر الولاية.

2-تعداد عام 1998: [27] (SAADI R, 2007)

أقيم رابع تعداد عام للسكان والمساكن في نطاق خاص جدا، فالعديد من الضغوطات تداخلت لتأجيل موعد إجراؤه، والذي كان منتظرا من عام 1997. أجري هذا التعداد في عام 1998 بين 25 جوان و 9 جويلية.

الاستبيانات المطروحة في تعداد 1998:

غالبا ما ينصب تركيزنا على استبيان الأسر العادية والجماعية، لكن نستذكر أن هذا التعداد يستخدم ثلاثة أنواع من الاستبيانات:

1. استبيان الأسر العادية والجماعية؛

2. استبيان الأسر البدوية؛

3. استبيان السكان المحسوبين على حدى.

حيث يعتبر تعداد سنة 1998 التعداد الوحيد الذي يقدم ومعطيات تسمح بالعمل على الزواج يعطي متوسط أعمار أول زواج، ومعطيات على مستوى الولاية خاصة المؤشر التركيبي للخصوبة.

3-تعداد 2008:

استبيان الأسر المشتركة والجماعية (Hertrich v, 2012) [14] :

وهو يغطي 98٪ من سكان الجزائر المقيمين، وهو يتضمن خمسة مكونات تشمل: المباني والإسكان، الأسر والأفراد، الخصوبة والوفيات خلال 12 شهرا الماضية، وفيات الأمهات، الهجرة.

يتم تنظيم التعداد من قبل الأعضاء والهيكل المسؤولة عن هيكلة التعداد السكاني وهم:

-اللجنة الوطنية، اللجنة الفنية التنفيذية، اللجنة الولائية، لجنة بلدية.

-الجديد في تعداد 2008 هو توظيف رسام خرائط لرصد الميدان داخل كل ولاية.
-استمرت حملة توعية كبرى أكثر من شهر.

عملية الإدخال تكون في استخدام أداة الكمبيوتر لاستيفاء جميع الاستبيانات، وفي خطوة لأول مرة أيضا مسح وطني ل 40/1 من المناطق، ومسح على مستوى الولاية واتخاذ 10/1 منها، وأخيرا فالخطوة الأخيرة هي التشغيل الشامل، ويمكن أن تقدم لنا مجموعة من النتائج في مستوى جيد جدا.

البيئة وتحديات تعداد 2008 [18] (Lakehal A, 2010) :

- التوزيع المكاني للسكان وخصائصهم.
- النمو الديمغرافي ، المواليد، الخصوبة والوفيات.
- مستوى التعليم للسكان ، الأمية وارتياح المدارس.
- مد الهجرات.
- المستوى والبنية للسكان النشطين، العمل والبطالة.
- قطاع السكن خصائصها ورفاهيتها والتجهيزات الجيدة للمنزل.

نشر نتائج تعداد 2008 : (Lakehal A, 2010) [18]

1. **النتائج الأولية :** تتضمن عد السكان عبر الولاية وبعض النتائج التركيبية نتيجة تشغيل TRC (جداول تلخيصية بلدية)، تدريجية منشورة ثلاث أشهر بعد تاريخ نهاية عملية الجمع (في جويلية 2008).
-نتائج منحدر من الاستغلال عبر الاستطلاع (10/1): تحت هيئة نشر وإعطاء النتائج الأولية عبر الولاية، عند التقسيم المكاني للسكان)، البنية حسب السن والجنس الأمية الخصوبة وخصائص المنازل وإطار السكن.
النشر نشر في ديسمبر 2009.

2. **النتائج الكاملة:** المنشورات على هيئة كتيبات عبر الولاية تسمح بالحصول على معطيات لمستوى جغرافي مستنفذ (البلدية). المعطيات يبين هياكل السكان حسب السن والجنس، التقسيم المكاني والتعليم والتدريس الأمية والنشاط الاقتصادي وقطاع السكن وخصائصه.

تحقيق ما بعد التعداد (EPC):

- فائدة تقييم اكتمال ودقة نتائج التعداد عموما، المسلم بأن هذا التقييم مكون في جزء آخر لا يتجزأ من خطة تعداد وفقا للأمم المتحدة، تنفيذ التعداد التجريبي للتعليم والتغلب على أوجه القصور.
- قضية الأخطاء والمراقبة، وتقييم الترصد الديموغرافي يمكن الوصول إليه بطريقتين:
- إما من خلال تقديم مسح عالي الجودة (مع أفضل العدادين) لتكون بمثابة مرجع، والتي من خلالها سيتم مقارنة نتائج التعداد، حيث التغطية التقديرية.
- وإما باستخدام أسلوب جمع مزدوج العمليات الميدانية بمجرد الانتهاء (بما في ذلك EPC)، لم يتم الانتهاء من التعداد حتى الآن، ويبقى ساري المفعول طوال مرحلة التشغيل وتحليلها ونشرها، والتي

يجب أن يخطط لها بعناية للتحويل السريع إلى النتائج، فالخطوة الأولى في النشر السريع للنتائج الأولية للفرز اليدوي الناتجة عن التحكم المباشرة للعمليات، في معظم الأحيان عن السكان حسب المنطقة وربما الجنس.

-تتم مقارنة نتائج التعداد مع معطيات الأنظمة الديموغرافية الأخرى مثل الحالة المدنية.
-على سبيل المثال فهناك أساليب مركبة تستخدم تعدادات متعاقبة:

-معدلات البقاء على قيد الحياة من جداول الوفيات.

-معدلات خاصة لأعمار معينة.

-معدلات الخصوبة حسب العمر.

-تقديرات الهجرة الدولية.

يمكن توقع السكان لتاريخ مرجعي للتعداد الثاني على أساس المستويات المقدرة للخصوبة والوفيات حسب العمر.

عدد السكان المتوقع إذا كان يقارن بالسكان المحسوبين في التعداد، نظريا كل عينة من الأسر أو الأفراد يمكن استخدامها لتقييم أخطاء التغطية ومحتوى التعداد إذا كانت:
-المفاهيم والتعريفات هي نفسها.
-هي مستقلة عن التعداد.
-إنها محققة قريبا من تاريخ التعداد.

II. الحالة المدنية:

تعتبر الحالة المدنية ثاني مصدر من مصادر جمع المعطيات، إذ من خلالها يمكن الحصول على إحصائيات سكانية من شأنها أن تعطي صورة متحركة عن إجمالي ما يحيط بنا من سكان حول مختلف الأحداث الحيوية التي يعيشونها في حياتهم اليومية، فهي تعتبر المصدر الأساسي لتزويد الباحث بمجموعة من البيانات الديموغرافية والمعلومات الكافية حول التغيرات المدنية المستمرة التي تطرأ على هؤلاء السكان، والتي تؤثر تأثيرا كبيرا على حياتهم، وذلك من حيث عدد المواليد وعدد الوفيات وعدد المهاجرين وعدد البطالين و... الخ، فهي ترسم صورة متكاملة للعالم الصغير (البلدية)، وفي مجموع البلديات يتمكن الباحث من معرفة كل ما يحتاج إليه من إحصائيات. الحالة المدنية تمتد بمعطيات خلال فترات زمنية قصيرة متواصلة، مثلا كل سنة أو شهر، حيث أنها أظهرت الانخفاض في معدلات النمو الطبيعي في منذ بدايتها بالضبط، أي منذ بداية سنوات 1970. (OUADAH-BEDIDI Z et VALLIN J, 2013) [24]

التحقيق لدى خدمات الحالة المدنية:

يرسل الديوان الوطني للإحصاءات عدة استبيانات (في الواقع الديموغرافي) لمجموعة عينات من 1541 بلدية التي تحصيلها الجزائر. يتم ملء هذه الاستبيانات من قبل ممثلي البلديات وإرسالها إلى الديوان الوطني للإحصائيات للمراجعة، يتم ترميزها وإدخالها بانتظام، ويمكن استخدام نوعين من الاستبيانات:

أولا عدد المواليد، ثم خصائص كل من الزوجين حيث يتم من خلالها التعرف على الميزات الاعتيادية للوالدين و للزواج. " يبقى هذا المصدر دون استغلال بسبب التأخير المتكرر في الإرسال، ترميز وإدخال الاستبيانات وخصوصا نسبة عدم الإجابات لكثير من الأسئلة (HAMMOUDA N et CHERFI FEROUKHI K, 2009). [11]

III. التحقيقات السكانية:

هي مصدر الثالث الذي يتم الاعتماد عليه، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تهتم بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول سكانها في مختلف المجالات، فهي إضافة إلى معطيات التعدادات السكانية والحالة المدنية.

وصل عدد المسوح التي عنيت بالظواهر الديمغرافية في الجزائر إلى أربعة مسوح هي على التوالي:
المسح الأول: تم إجراء هذا المسح سنة 1970 تحت عنوان الدراسة الوطنية الإحصائية للسكان.
المسح الثاني: تم إجراء هذا المسح سنة 1986 تحت عنوان المسح الوطني الجزائري الخاص بالخصوبة.
المسح الثالث: تم إجراء هذا المسح سنة 1992 والذي جاء تحت عنوان المسح الوطني الخاص بصحة الأم والطفل.

المسح الرابع: تم إجراء هذا المسح سنة 2002 والذي جاء تحت عنوان المسح الوطني الخاص بصحة الأسرة.

المسح الخامس: تم إجراء هذا المسح سنة 2006 تحت عنوان ثالث مسح عنقودي متعدد المؤشرات.

يتم من خلال التحقيقات قياس الخصوبة في الزواج، حيث لم يتم التطرق إلى العوامل اجتماعية اقتصادية أو الثقافية التي تؤثر على مستوى وتطور الخصوبة بشكل كبير، فكان ذلك من خلال التحقيقات السكانية، والتي أعطت مؤشرات أسهمت بمعلومات عن الاتجاهات الكبرى في الخصوبة، لكن مع الأسف استغلالها بقي جزئيا وغير كاف". [25]. (Ouadah-Bedidi Z,)

أما التحقيين اللذان تم الاعتماد على نتائجها في هذا العمل هما كما يلي:

1. المسح الوطني الخاص بصحة الأم والطفل 1992 : [23]

مجال المعاينة : سحبت عينة المسح من العينة الرئيسية لمشروع تدعيم القدرات الوطنية في مجال المسوح الأسرية لاختيار العينة، الطبقات الأربعة الرئيسية وهي : التجمعات الحضرية والتي يزيد عدد سكانها عام 1987 عن 100 ألف نسمة، وباقي التجمعات الحضرية ثم طبقة التجمعات – وتجمعات يتراوح عدد سكانها بين 50 الريفية.

2.1 حجم العينة : عينة المسح هي عينة جزئية تم سحبها من العينة الرئيسية، وبالتالي يمكن الحصول على عينة طبقية عنقودية متعددة المراحل موزعة بالتساوي بين الحضر والريف.

3.1 الفئة المستهدفة : النساء المتزوجات أو السابق لهن الزواج وأعمارهن أقل من 55 سنة، بينما يستوفي استبيان صحة الطفل للأطفال دون الخمس سنوات، أن تشمل العينة الرئيسية جميع وحدات المعاينة الأولية في الطبقتين 2.1 ويبلغ عددها 29 وحدة، وأن يتم اختيار نصف عدد الوحدات من الطبقتين 4.3 بحيث تنتشر في الولايات الـ 48 ويبلغ عددها 228 وبذلك يصل إجمالي وحدات المعاينة الأولية 257 وحدة.

2. المسح العنقودي الثالث متعدد المؤشرات 2006: [20]

1.2 مجال المعاينة: كانت العينة مسحوبة عن المناطق الصحية الأربعة في الجزائر (الوسط الشرق والغرب والجنوب). وقد وضع توزيع المناطق الصحية في البلد من طرف وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

كانت المناطق الصحية مقسمة إلى 17 منطقة فرعية ، ويتكون إطار المعاينة من جميع الأسر التي شملتها الدراسة العادية خلال التعداد العام للسكان والمساكن الذي أجري في عام 1998 مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المأخوذة من المسوح الحيوية وتحديثها لاحتياجات ثالث مسح عنقودي متعدد المؤشرات، للرد على الحاجة إلى المعلومات الإحصائية في المدن والمناطق الريفية.

2.2 حجم العينة: MICS3 يتكون من الاستبيانات الأساسية ، و الاستبيانات للوحدات الإضافية والاختيارية. يتألف سكان الجزائر من الأسر العادية والجماعية بـ 50.4% من الرجال و 49.6% من النساء مهما كان وسط الإقامة. فهي عينة عشوائية طبقية من مرحلتين. يكون حساب حجم العينة على أساس التمثيل للمستوى الوطني والإقليمي وفقا للطبقات الحضرية والريفية.

3.2 معدل استجابة: الاستبيانات المنزلية بمعدل استجابة 98.4% ، معدل استجابة النساء 91.6%، معدل استجابة الأطفال 97.3% ،نسبة الخطأ المسموح: 8.45%.

4.2 الفئة المستهدفة: الأطفال تحت 5 سنوات هي الفئة الأولى من السكان في هذه الدراسة، تمثل 9.4% من مجموع سكان الجزائر. فئة النساء في سن الإنجاب وتتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة، تشكل الفئة الثانية التي يستهدفها المسح، تمثل 57.7% من إجمالي عدد النساء الجزائريات.

خاتمة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على معطيات الحالة المدنية والمتمثلة في الأعداد السنوية للمواليد والوفيات والزواج حسب الولاية، باستخدامها في الدراسة، وكذا معرفة تطورها، لغياب معطيات حول سن الزواج على مستوى الولاية أو البيانات التي تسمح بحسابه بطرق غير مباشرة من مصادر المعطيات المتوفرة، وكذا غياب المؤشر التركيبي للخصوبة على مستوى الولاية إلا من خلال تعداد سنة 1998 فهو أهم تعداد من حيث المعطيات التي يقدمها، كما اعتمدنا على التركيبة السكانية للولايات من التعدادات السكانية، واستخدمنا معدلات الخصوبة العمرية من التحقيقات السكانية، والتي تتزامن مع فترة دراستنا، إضافة إلى استخدامنا معطيات أخرى.

الفصل الثالث

تطور الزواج والخصوبة باستخدام الطرق غير المباشرة
دراسة حالة ولايتي باتنة والعاصمة

مقدمة:

لقد استهلكت الخصوبة انخفاضها في الجزائر أواخر الثمانينات، بالإضافة إلى عدم الاستقرار فترة عشرية التسعينات، وتحت تأثير العنف على السكان، من خلال انخفاض الزيادات والولادات واتساع حركة الهجرة خاصة الداخلية، حيث تركزت شدة العنف في العاصمة وضواحيها، وبشكل أقل في ولاية باتنة.

ومع بلوغ جيل فترة الخصوبة الأعلى في البلاد سن الزواج حدث تأخير لزواجهم، وبعد عودة الأمن النسبي للبلاد وقع تضخم في الزواج والولادات خاصة للمتزوجين الجدد، وللمهاجرين من المناطق الأقل تنمية.

فولاية الجزائر سبقت باتنة في الانتقال الديمغرافي، من حيث انخفاض المؤشر التركيبي للخصوبة والارتفاع الكبير لسن الزواج الأول، لكن تردي الأوضاع الأمنية ترك أثره على البلاد، وكذا على الولايتين خاصة العاصمة والتي شهدت ارتفاعا كبيرا لأعداد الزواج والمواليد، فمن خلال الطرق غير المباشرة سنكتشف تطور أمل الحياة عند الولادة لكلا الجنسين في الولايتين، وكذلك تطور المؤشر التركيبي للخصوبة فيهما، إضافة إلى صافي عدد المهاجرين في سنتي 1998 و 2008 لمعرفة تأثير حركة الهجرة الداخلية على الزواج والخصوبة في الولايتين.

الشكل رقم 02: موقع الجزائر العاصمة في خارطة الوطن



الشكل رقم 01: موقع ولاية باتنة في خارطة الوطن



http://fr.wikipedia.org/wiki/Wilaya_d'_Alger

wilaya-batna.gov.dz

http://fr.wikipedia.org/wiki/Wilaya_de_Batna

كما يظهر في الخريطة، فولاية باتنة أكبر مساحة من ولاية الجزائر ، حيث أن الكثافة السكانية أعلى في العاصمة، وهما متباعدتين نسبيا، فالموقع الجغرافي يعتبر عاملا أساسيا يؤثر على تباين الظواهر الديمغرافية التي تختلف عبر المكان والزمان.

فالجزائر العاصمة هي أكثر جاذبية للمهاجرين وأكثر تحضرا، حيث بلغ سنة 2008 معدل التحضر فيها

94,30 % مقابل 61,17 % في باتنة.

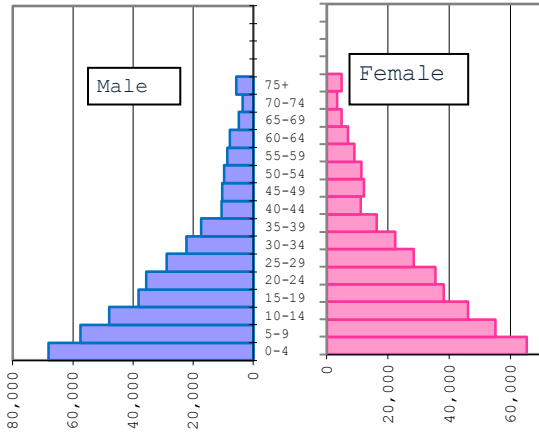
تقسيم السكان الحضر عبر الولايات في الحقيقة يتمثل بغلبة 6 ولايات وحدها، حيث تمثل أكثر من 35% من السكان الحضر في البلاد في 2008 منها : العاصمة 12,53% ، باتنة 3,05% (ONS, 2011) [21]

الأهرام السكانية حسب الأعمار في ولايتي باتنة والجزائر:

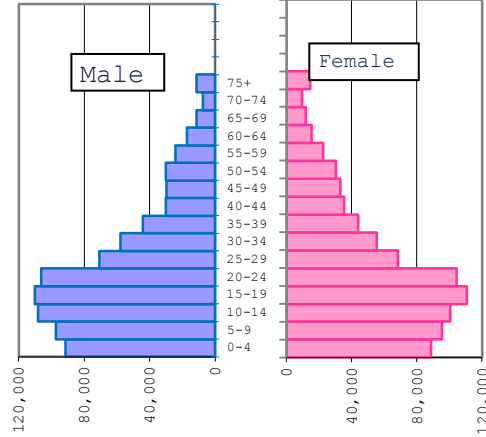
مقارنة بين الأهرام السكانية لولايتي باتنة والجزائر العاصمة عبر التعدادات الثلاثة الأخيرة لسنوات 1987 ، 1998 ، 2008 والمتزامنة مع فترة قبل العشرية وفي نهايتها وبعد فترة من عودة الأمن.

تبين الأهرام السكانية ما يلي: أنه في سنة 1987 كان الانتقال الديمغرافي في العاصمة متقدما عن ولاية باتنة بقاعدة متناقصة منذ عدة فئات عمرية أي انخفاض في أعداد المواليد ، أما في سنة 1998 تتواصل قاعدة الهرم السكاني للعاصمة في الانخفاض وكذلك بدأت قاعدة الهرم السكاني لولاية باتنة بالانخفاض عند الفئتين العمريتين 4-0 و 5-9 سنوات أي ولدوا بين التعدادين، أما بالنسبة لسنة 2008 فقد حدث اتساع في قاعدة الهرم السكاني في العمر 4-0 سنوات وهذا بالنسبة لكلا الولايتين، حيث انعكس الاتجاه وبدى اتساع واضح في الفئة العمرية الأولى 4-0 سنوات وبنسبة أكبر في العاصمة، أي أنه حدث ارتفاع كبير لعدد المواليد بين سنتي 2003-2008.

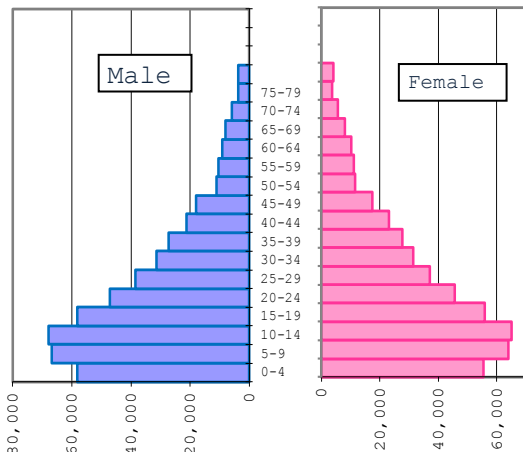
الشكل رقم 03: هرم الأعمار لولاية باتنة سنة 1987



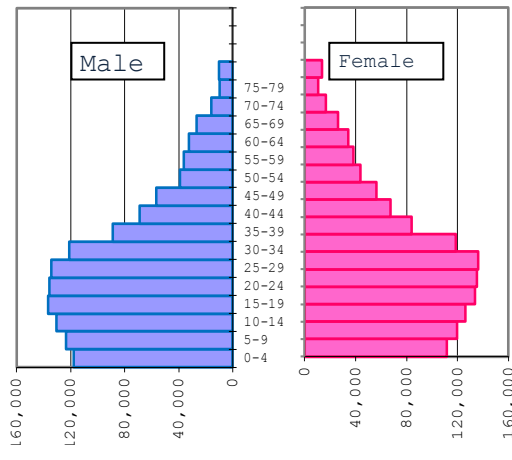
الشكل رقم 04: هرم الأعمار لولاية الجزائر سنة 1987



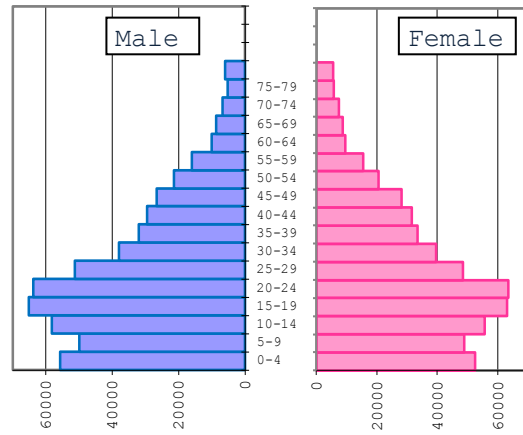
الشكل رقم 05: هرم الأعمار لولاية باتنة سنة 1998



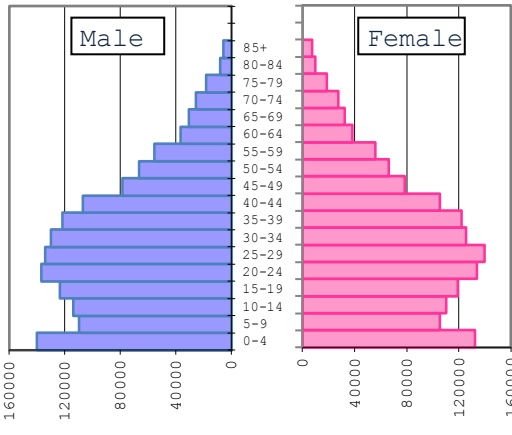
الشكل رقم 06: هرم الأعمار لولاية الجزائر سنة 1998



الشكل رقم 07: هرم الأعمار لولاية باتنة سنة 2008



الشكل رقم 08: هرم الأعمار لولاية الجزائر سنة 2008



حيث تم الحصول على هذه الأهرام السكانية من خلال ورقة sprague من Excel، والتي تقم الأهرام السكانية بمجرد إدخال التركيبة السكانية للمنطقة المرغوب استخراج هرم سكانها.

(I) الطرق غير المباشرة المستخدمة

1- دواعي استخدام الطرق غير المباشرة:

لا يتوفر أي تقدير مباشر اليوم في الجزائر للمؤشر التركيبي للخصوبة على مستوى الولاية من خلال مصادر المعطيات ، إلا في تعداد سنة 1998 وهو غير كافٍ من أجل المقارنة بين فترة العنف وما بعدها ، لكنه يسمح بالمقارنة مع المؤشر المحسوب بالطريقة غير المباشرة لمعرفة درجة الثقة والاعتماد على تلك النتائج.

المعطيات التي تسمح بقياس متوسط سن الزواج الأول عبر الولايتين بالطرق غير المباشرة لم تتوفر لدينا، باستثناء ما قدمته دراسة (محمد بدروني، 2009) [8] الذي حدد الولايات ذات أعلى سن زواج في الوطن وكذا معدل العزوبة النهائية، وهذا لسنتي 1987 و 1998 لكلا الجنسين ، وهو أيضا من خلال دراسة ثانية قد تطرقنا إليها كدراسة سابقة ، أعطى المؤشر التركيبي للخصوبة عبر الولايات في سنتي 1987 و 1998 إضافة إلى النسل عند الفئة العمرية 25-29 و قارنها بالفئة العمرية الأخيرة للإنجاب 45-49.

كذلك غياب معطيات عن أمل الحياة المتوقع عند الولادة حسب الولايات ، حيث أنه يعطي صورة عن انعكاس الأوضاع على مدة حياة الفرد في هذا الهيكل السكاني من خلال المولود الجديد أي ملاحظة آنية ، كما يمكن مقارنته مع معدل وفيات الأطفال لمعرفة أثر الوفيات وسوء الأوضاع.

المعطيات المباشرة التي نشرتها NOS عن الهجرة حسب الولايات تتمثل في صافي الهجرة بالنسبة للولاية في السنوات 1987-1998-2008 وليس في سنة معينة.

2- الطرق غير المباشرة المستخدمة:

البرامج ADJMX ، ADJASFR ، CSMIGR من US Bureau of the Census ، المصممة من طرف لويس هنري،¹ تستند على توحيد قياس غير مباشر للسكان، وتستخدم هذه الطريقة لأجل المقارنة بين مجموعات سكانية مختلفة، عندما يتعذر تقديم أحداث كافية لكل فئة عمرية، أو أن المعدلات حسب السن أو البنية العمرية لا تكون معروفة جيدا. الفكرة هي استخدام سلسلة معدلات معيارية بتطبيق البنية العمرية لمجموعات سكانية مختلفة لتقدير العدد المتوقع للأحداث (المواليد أو الوفيات أو صافي المهاجرين)، وهذا العدد من الأحداث مقسوم على عدد من الأحداث الملاحظة يعطينا مؤشر المقارنة. (Kouaouci, 2013) [16]

يجب أن تكون التقديرات غير المباشرة مستخدمة بطريقة محكمة، مع عدم وجود بيانات موثوق بها كافية لإجراء حسابات دقيقة بطرق مباشرة.

هذه التقديرات غير المباشرة تسمح بمعرفة المعلومات غير المتواجدة لمستوى مقاطعة أو ولاية من خلال معطيات للمستوى الوطني، إضافة إلى بعض البيانات حول هذه المقاطعة أو الولاية.

¹ لويس هنري: ديموغرافي فرنسي شهير.

- **ADJMX:** هي عبارة عن ورقة من EXCEL مجهزة بطريقة حساب لأمل الحياة عند الولادة، يكفي إدخال البيانات اللازمة في اللون الأزرق للحصول على النتائج باللون الأسود. وعند استخدام هذه الطريقة نحصل على أمل الحياة المتوقع عند الولادة حسب المقاطعات أو الولايات وهي فقط النتيجة التي يمكن أن نأخذها.
- **ADJASFR:** هي أيضا عبارة عن ورقة من EXCEL مجهزة بمعطيات تسمح بحساب المؤشر التركيبي للخصوبة، حيث نقوم بإدخال البيانات اللازمة في اللون الأزرق للحصول على النتائج باللون الأسود، تقدم هذه الطريقة المؤشر التركيبي للخصوبة على مستوى الولاية بطريقة حساب غير مباشرة من خلال سلسلة الخصوبة الوطنية، وكذا بعض البيانات.
- **CSMIGR:** ورقة من EXCEL مجهزة بطريقة تسمح بحساب صافي عدد المهاجرين في سنة معينة على مستوى مقاطعة أو ولاية، من خلال إدخال معطيات تعدادين سكانيين. حيث سنقوم بتوضيح كل طريقة على حدى فيما يلي:

(1) ADJMX:

- نستخدم هذه الورقة من أجل الحصول على أمل الحياة عند الولادة على مستوى الولاية، أما المستخرجات الأخرى فلن نقوم باستخدامها للشك في دقتها.
- وقد اخترنا سنة 1993 بالنسبة للولايتين والتي تتزامن مع اشتداد الأحداث، وكذلك سنة 2007 والتي تمثل فترة عودة الأمن والاستقرار.
- قبل استخدام ورقة ADJMX نقوم بتجهيز المعطيات اللازمة بالنسبة لولايتي باتنة والعاصمة كالتالي:
- عدد الوفيات حسب الجنس ولكلا الجنسين من خلال معطيات الحالة المدنية وهي مصححة في سنة 1993 حيث قدرت أعلى من تلك المصرح بها.
 - كذلك حساب التركيبة السكانية حسب العمر والجنس للفترة المرغوبة، وتتوفر هذه التركيبة حسب الولاية في التعدادات السكانية الثلاثة الأخيرة والمنشورة من قبل SNO¹، حيث نقوم بحساب نسبة كل فئة للذكور و للإناث لإجمالي عدد سكان الولاية في الفترة السابقة والتالية من خلال عدد السكان للفترتين، ومنه نحسب عدد الذكور وكذا عدد الإناث في كل فئة عمرية من متوسط نسبي نفس الفئة في الفترتين السابقة والمالية.
 - حساب الفئتين 1-0 و 1-4 سنوات، وكذلك اعتماد نفس الفئة العمرية الأخيرة المفتوحة بالنسبة للتركيبة السكانية للولاية في التعداد السابق والمالي.
- كما أننا نهمل عدد غير المبلغين، مع العلم أنهم يمثلون نسبة جد صغيرة وغير مؤثرة.

البيانات اللازمة للإدخال:

بعد نزع الحماية نقوم بالعمليات التالية:

- اختيار اسم الولاية والعام.
- إدخال عدد الوفيات للذكور وللإناث، وكذا مجموعهما.
- الهرم السكاني حسب الجنس وفئات الأعمار.

النتائج المتحصل عليها:

- أمل الحياة حسب العمر بالنسبة للجنسين، وما يهمنا هو أمل الحياة عند الولادة.
- سلسلة الوفيات المصححة ومعدلات الوفيات للجنسين.

وقد تم انتقاد هذه التقنيات وأثبت حتى المؤلف في عمل آخر أن جدول الوفيات الذي تقدمه ADJMX من EXCEL والتي وضعها مكتب الولايات المتحدة للتعداد لم تكن دقيقة، و فقط يمكن استخدام أمل الحياة عند الولادة مع هامش خطأ لا يصل 5%. (Kouaouci, 2013) [16]

ملاحظة: قد يكون اختلاف بسيط في النتائج بحسب الطريقة المستخدمة الحساب، لعدد السكان حسب فئات السن سواء من متوسط نسبة كل فئة للفترة السابقة والمالية أو حسب فارق السنوات ...الخ.

2) ADJASFR:

يتم استخدام هذه الورقة للحصول على أمل الحياة عند الولادة على مستوى الولاية، أما النتائج الأخرى فلن نقوم باستخدامها للشك حول دقتها.

تم اختيار سنة 1992 بالنسبة للولايتين والتي تتزامن مع التحقيق الوطني لصحة الأم والطفل، حيث تمثل الخصوبة في هذه الفترة نتيجة لما قبل العشرية السوداء، وكذلك سنة 2006 التي أنجز فيها المسح العنقودي الثالث متعدد المؤشرات، فهي تمثل فترة عودة الأمن والاستقرار.

المعطيات الضرورية:

نقوم أولاً بتجهيز المعطيات عن طريق إجراء بعض الحسابات من أجل استخدامها
حساب النساء في فئات سن الانجاب لسنتي 1992 و 2006 لكلا الولايتين.

1 -استحضار عدد النساء حسب فئات سن الانجاب مع عدد سكان الولاية للفترة السابقة والتالية من بين 1987-1998-2008.

2 -حساب نسبة كل فئة مقارنة بإجمالي عدد السكان للفترة السابقة والتالية.

3 -حساب إجمالي عدد سكان الولاية في سنة 1992 أو 2006 حسب الفارق بين عدد السكان في الفترتين ، ثم عدد النساء في كل فئة عمرية من خلال متوسط نسبي نفس الفئة للفترة السابقة والمالية.

إدخال المعطيات التالية على ورقة ADJASFR بعد نزع الحماية:

-اسم الولاية والسنة.

على مستوى الولاية :

-عدد النساء في سن الانجاب حسب الفئات العمرية الخماسية.

-عدد المواليد في تلك السنة.

-العدد الإجمالي لسكان الولاية لنفس السنة.

على المستوى الوطني :

-معدلات الخصوبة العمرية على المستوى الوطني لهذا التاريخ.

النتائج المتحصل عليها على مستوى الولاية :

-عدد المواليد حسب الفئات العمرية للنساء.

-معدلات الخصوبة العمرية.

-المؤشر التركيبي للخصوبة.

جدول رقم 01: نموذج عن معطيات ولاية باتنة سنة 1992 في ورقة adjasfr :

batna: 1992					
العمر	عدد النساء	معطيات على المستوى الوطني		النتائج على المستوى المحلي	
		معدل الخصوبة	المواليد المنتظرة	المواليد الملاحظة	معدل الخصوبة
15-19	24301	0.021	510	617	0.0254
20-24	19868	0.143	2841	3435	0.1729
25-29	16189	0.214	3465	4189	0.2587
30-34	13706	0.22	3015	3646	0.2660
35-39	12057	0.164	1977	2391	0.1983
40-44	10028	0.092	923	1116	0.1112
45-49	7579	0.023	174	211	0.0278
Total	103733	0.8770	12905	15604	1.0604
TFR	X	4.3850	X	X	5.3018
CBR	X	X	15.39	18.61	X
مواليد 1992		15603			
اجمالي السكان		838,274			

ملاحظة: قد يكون اختلاف بسيط عند حساب عدد النساء في سن الانجاب عند السنة المرغوبة ، باستخدام متوسط معدل كل فئة في التاريخ السابق والتالي ، أو باستخدام معامل فارق السنوات.

(3) CSMIGR:

تسمح هذه الطريقة بمعرفة صافي عدد المهاجرين لسنة معينة.

المعطيات المطلوبة:

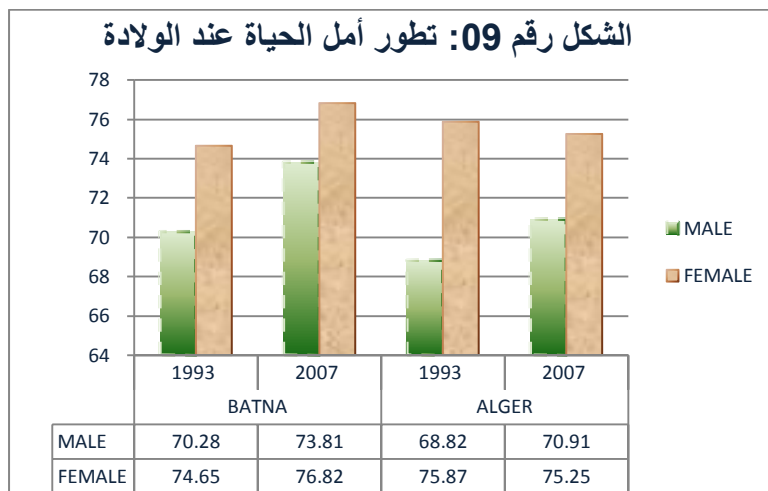
الهيكل العمري للسكان في تعدادين سكانيين لكلا الجنسين بالنسبة لسكان الوطن وكذا الولاية المراد معرفة صافي الهجرة بالنسبة لها في السنة المرغوبة ، وكل تعداد على حدى.

البيانات المتحصل عليها:

عدد المهاجرين عند العمر 10 سنوات فأكثر سنة في التعداد الثاني.

-تأثير العنف على أمل الحياة عند الولادة في ولايتي باتنة والعاصمة، وتوزيعه على الولايات:

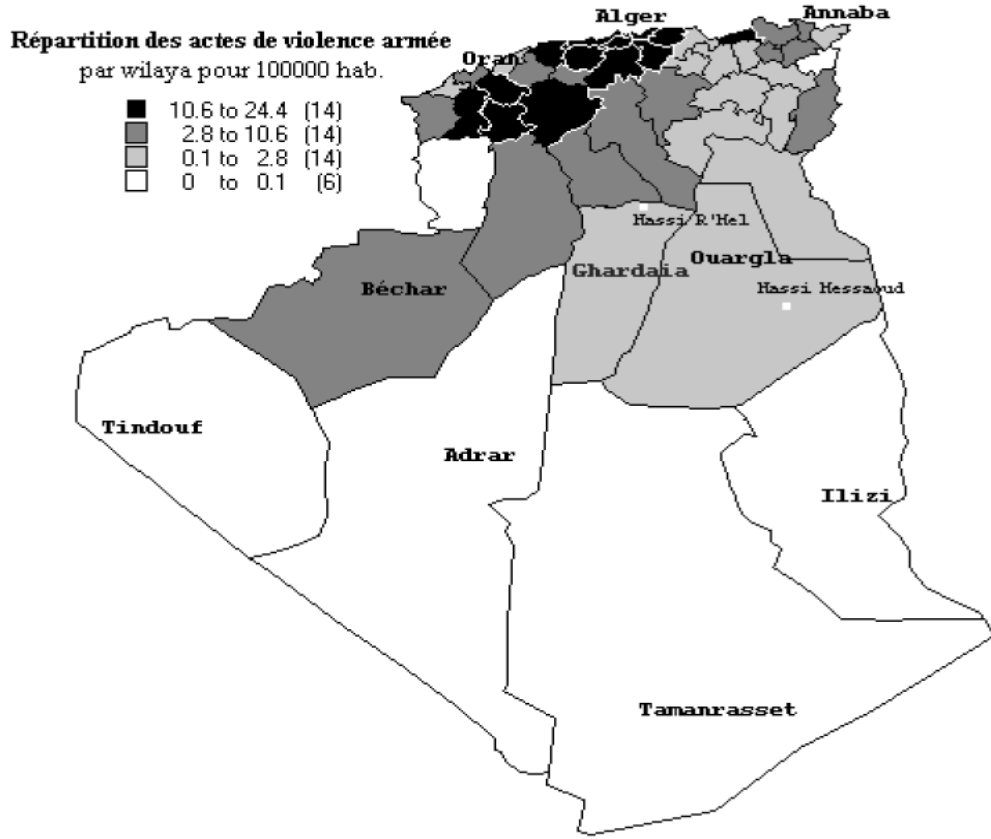
لتسليط الضوء على المستوى الإقليمي ، والتأثير المتباين للاضطرابات السياسية على حركة السكان المحليين من خلال إظهار كيفية استجابة السكان في هذه الفترات من النزاع وما بعد النزاع للعديد من المشاكل بالبقاء على قيد الحياة. (Kouaouci, 2013) [16]



تم حساب أمل الحياة عند الولادة عن طريق ورقة ADJMX

يبين لنا الشكل رقم (09) أن أمل الحياة عند الولادة في سنة 1993 : عند الذكور في باتنة أعلى من العاصمة عكس الاناث وفارق السن بين الجنسين أكبر في العاصمة حوالي 7 سنوات، لكن أمل الحياة عند الولادة في سنة 2007 ارتفع أكثر عند الذكور. إدخال وفيات الرضع والانخفاض في معدل وفيات الرضع والأطفال هو عامل إضافي في انخفاض الخصوبة ". (Bedrouni, 2009) [8]

الشكل 10: خارطة العنف خلال العشرية السوداء حسب كاتب (2004):



دفعت الجزائر ثمنا باهظا نتيجة العنف، فالإحصاءات تختلف من 50.000 إلى أكثر من 200.000 قتيلا،¹ وآلاف المفقودين ومئات الآلاف من المهجرين أو المنفيين، والناس تخلوا عن حقولهم وبيوتهم، وحتى المناطق الخطرة الحضرية هربا من العنف أثناء العشرية السوداء، حيث كانت شدة العنف المسلح ضد سكان الريف والضواحي خاصة حول العاصمة ما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من سكان هذه القرى والضواحي، فمن الصعب نسبيا فهم الأثر الكمي للعنف على مستوى الهجرة. (Kateb, 2013) [15] حيث اشتدت أعمال العنف في العاصمة وظواحيها كما تظهر الخريطة رقم (10) أن درجة العنف هي أقل في ولاية باتنة عنها في العاصمة.

(II) نتائج توسع سوق الزواج :

جدول رقم 02 : تطور النسبة المؤوية للسكان الذين أعمارهم من 15 سنة فأكثر مع نسبة النساء في سن الإنجاب لكل السكان في الجزائر وفي ولايتي باتنة والعاصمة

¹ أي أن عدد الوفيات قد يكون أعلى من المصرح به.

نسبة النساء 15-49	السكان +15					
	لكل السكان					
%	1987	1998	2008	1987	1998	2008
باتنة	21.92	24.75	28.44	54.48	60.78	70.34
العاصمة	26.72	28.62	28.74	65.57	71.50	75.15
كل الوطن				63.84	71.97	71.97

تم حساب النسب من المعطيات المنشورة عن التعدادات السكانية عبر ONS

لقد كانت نسبة النساء في سن الزواج وكذا السكان أعلى من 15 سنة في باتنة أقل عن العاصمة بشكل واضح، وبدأت هذه النسب تقترب بين الولايتين حتى 2008. كما تدل هذه النتائج على توسع سوق الزواج¹ في الولايتين أثناء عشرية التسعينات بنفس الدرجة، أما بعدها فاستمر الارتفاع في ولاية باتنة تقريبا بنفس الشكل وبدرجة أقل في العاصمة.

جدول رقم 03: توزيع السكان المقيمين من الأسر العادية و الجماعية البالغين 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزوجية بالنسب المئوية

السكان +15	الحالة الزوجية				%	
	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل		
60.78	66.5	30.2	0.7	2.6	باتنة	1998
71.50	63.1	32.8	1.0	3.1	العاصمة	
63.84	65.4	31.1	0.8	2.7	الوطن	
70.34	47.0	48.3	1.1	3.6	باتنة	2008
75.15	43.5	50.8	1.5	4.1	العاصمة	
71.97	46.3	48.8	1.2	3.8	الوطن	

تم حساب النسب من المعطيات المنشورة عن التعدادات السكانية عبر ONS

يبين لنا هذا الجدول رقم (03) الانخفاض الكبير لنسب العزاب بين 1998 و 2008 ، والارتفاع الواضح لنسب المتزوجين في الولايتين وعلى المستوى الوطني، وارتفاع معدلي الطلاق والترم، مع الاحتفاظ تقريبا بنفس الفوارق، أما بالمقارنة مع نسبة السكان 15 سنة فأكثر قد نفس الفارق بانخفاض أعداد المواليد في العاصمة، حيث بدأت في مرحلة متقدمة من الانتقال الديمغرافي قبل ولاية باتنة، أي أن سوق الزواج اتسع في ولاية باتنة أكثر، لكن نمط الزواج مختلف بينهما و الدليل عند مقارنة معطيات باتنة أو الوطن سنة 2008 والعاصمة سنة 1998 لتقارب نسبة السكان، أي نفس تطور نسب المتزوجين والعزاب حتى مع المستوى الوطني لكن بإدخال تطور نسب السكان في عمر 15 فأكثر يتضح الفرق.

¹ توسع سوق الزواج : هو نتيجة لتراكم عدة أجيال ولدوا في سنوات السبعينات والثمانينات، والتي تميزت بأعلى معدلات الخصوبة، حصل تأخر في زواجهم أثناء عشرية التسعينات، ما أدى إلى ارتفاع أعداد الزواج وتبعها ارتفاع لأعداد المواليد خاصة للمتزوجين الجدد.

«قدرت نسبة العزاب في الجزائر العاصمة سنة 1987 عند الفئة العمرية 25-29 للذكور ب 77,2% وعند الفئة العمرية 20-24 للإناث ب 77,4% ، وهي تعتبر الأعلى على المستوى الوطني، وفي سنة 1998 كانت الأعلى عند الذكور في نفس الفئة بنسبة 88%، أي أن نسبة العزاب ارتفعت في هذه الفئة العمرية بين سنتي 1987 و 1998 ،فسن الزواج كان الأعلى على مستوى الوطن لكلا الجنسين في هذه السنتين للذكور 29,7 ثم 33,4 وللإناث 26,3 ثم 29,8 ،العزوبة النهائية لدى النساء كانت في الجزائر العاصمة أعلى نسبة وطنيا في سنة 1998 بنسبة 4,9.» (Bedrouni, 2005)[7]

الجدول رقم 04 : نسب العزاب والمتزوجين حسب الجنس والفئات العمرية في سنة 2008

2008	ذكور		إناث		
	عزاب	متزوجون	عازبات	متزوجات	
15-19	99,9	0,1	97,3	2,7	
20-24	98,1	1,9	77,7	21,8	
25-29	82,4	17,4	51,6	46,9	
30-34	50,0	49,5	34,7	62,4	
35-39	24,3	74,8	23,3	71,9	
40-44	10,3	88,7	12,8	80,1	
45-49	4,8	93,9	6,7	82,9	
50-54	2,3	96,5	4,1	81,8	
55-59	1,4	97,0	2,6	77,4	
60-64	1,0	96,9	1,7	70,6	
65-69	0,8	96,1	1,2	60,0	
70-74	0,8	94,4	1,2	47,3	
75-79	0,8	91,3	1,4	33,6	
80-84	1,0	86,6	1,5	20,9	
85an	1,0	78,4	1,5	12,2	
Total	51,1	47,9	41,6	49,4	

Source : sondage wilaya RGPH 2008

يبين لنا الجدول رقم (04) في سنة 2008 أن نسبة العزوبة أكثر لدى الذكور، بينما نسبة المتزوجين فهي متقاربة وأعلى قليلا عند الإناث، لكن حسب فئات السن نجد في الفئة 15-19 سنة عزوبة شبه كاملة للجنسين ما يبين ارتفاع سن الزواج. حيث كانت نسبة الاناث المتزوجات أعلى كثيرا عن الذكور، لكن من 35 سنة فأكثر بالتحديد (كانت أعمار الأجيال المتأثر زواجهم بالعشرية السوداء)، بدأت نسبة المتزوجين الذكور ترتفع عن الاناث ما قد يفسر بفارق السن بين زواج الذكور والإناث إضافة إلى زواج نسبة من الرجال المتأخرين من جيل الخصوبة المرتفعة بنساء من الجيل الموالي، حيث أثر على زواج النساء من جيلهم فنلاحظ بداية ارتفاع نسبة العازبات من هذا السن عن نسبة الذكور ليرتفع معدل العزوبة النهائية للإناث.

الجدول رقم 05 : الحالة الزوجية في ولايتي باتنة والجزائر سنة 2008

2008		الحالة الزوجية			
باتنة	ذكور	أرمل	مطلق	متزوج	أعزب
		0.7	0.37	47.8	51.2
العاصمة	ذكور	أرمل	مطلق	متزوج	أعزب
		6.5	1.78	48.9	42.8
العاصمة	إناث	أرمل	مطلق	متزوج	أعزب
		0.8	0.48	50.7	48.0
العاصمة	إناث	أرمل	مطلق	متزوج	أعزب
		7.5	3.24	51.0	39.1

Source : sondage wilaya RGPH 2008

يبين لنا الجدول (رقم 05) لسنة 2008، في باتنة والعاصمة نسبة العزاب الذكور أعلى من الإناث، ونسبة المتزوجين متقاربة.

نسبة العزاب في ولاية باتنة أعلى عن العاصمة ، و نسبة المتزوجين أعلى في العاصمة، الفارق بين المتزوجين والعزاب أعلى في العاصمة.

بشكل عام نسبة الزواج في العاصمة أعلى من باتنة بالرغم من أن سن الزواج فيها الأعلى على المستوى الوطني ، أما نسب الطلاق والترممل أعلى في العاصمة ، وهما أعلى لدى الإناث.

جدول رقم 06 : تطور سن الزواج في الجزائر للجنسين

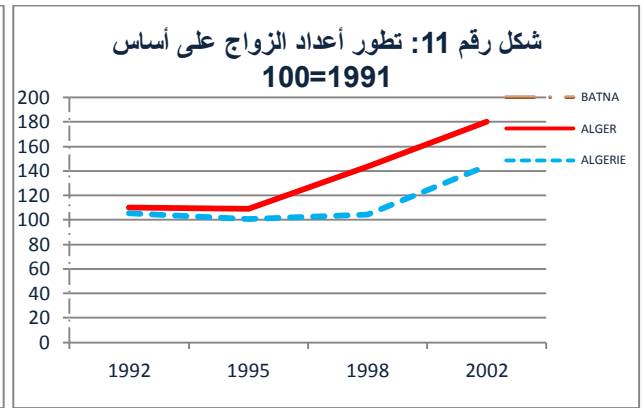
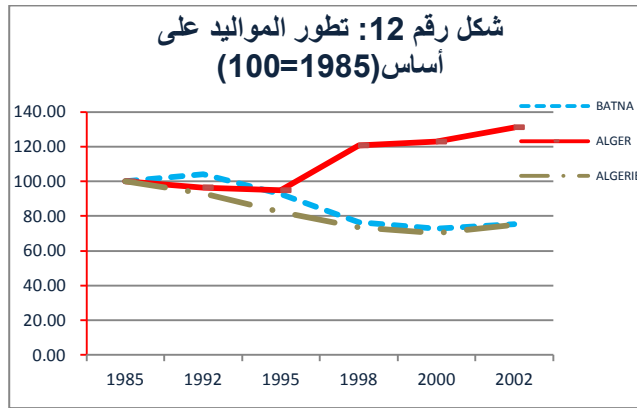
السن المتوسط لأول زواج		
الرجال	النساء	التعداد
27,7	23,7	1987
31,3	27,6	1998
33,0	29,0	2008

Source : ONS.

يبين لنا الجدول رقم (06) أن سن الزواج في الجزائر في ارتفاع خلال التعدادات السكانية الثلاث الأخيرة بالنسبة لكلا الجنسين وبشكل أسرع خلال العشرية السوداء، لكن " سن زواج النساء كان متجها للارتفاع قبل التسعين لكنه بدأ ينخفض أواخر التسعين. " (Z. Ouadah-Bedidiet al, 2012) [29]

تأثير العشرية السوداء على تطور أعداد الزيجات والمواليد:

تعتبر سنة 1985 أعلى نسبة للمواليد حيث بدأت بالانخفاض بعدها، أما سنة 1991 كانت بداية الأحداث وتأثيرها في الأحداث الديمغرافية.



المصدر: معطيات الحالة المدنية.

يبين لنا الشكل (11) أن عدد الزيجات انخفض في عشرية التسعينات خاصة في فترة اشتداد العنف رغم ارتفاع نسبة السكان في سن الزواج وخاصة في العاصمة، ثم استهلت أعداد الزواج في الارتفاع وبشكل أكبر في العاصمة منذ سنة 1995.

ويمثل الشكل (12) مقارنة بين تطور أعداد المواليد بسنة 1985 واعتبرناها سنة مرجعية ذات معدلات مواليد الأعلى في الوطن، عدد المواليد أثناء عشرية التسعينات انخفض بشكل واضح مقارنة بسنة 1985، وبنسبة أقل في باتنة، لكن استمر هذا الانخفاض في باتنة والجزائر إلى نهاية العشرية مستهلا في الارتفاع، غير أنه في العاصمة بعد 1998 بدأ بالارتفاع بشكل كبير عن باتنة والوطن مثل الزواج، أي أن شدة التأثير كانت في العاصمة فتسارعت في التعويض.

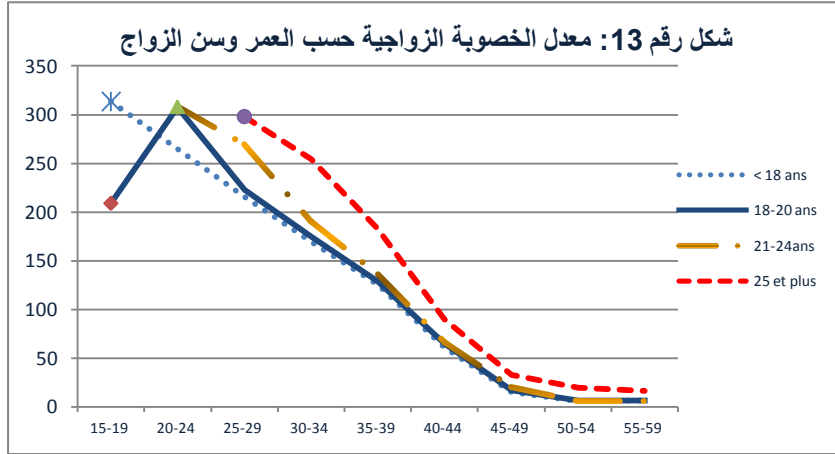
جدول رقم 07: تطور نسب استعمال وسائل منع الحمل حسب مكان الإقامة لسنتي 1992 و 2006

المصدر والسنة	محل الإقامة	كل الطرق معا
EASME-1992	حضر	57,5%
	ريف	44,1%
MICS3- 2006	حضر	62,5%
	ريف	59,9%

Sources: Enquête PAPCHILD 1992, enquête MICS3, 2006.

يبين هذا الجدول (07) ارتفاع استخدام وسائل منع الحمل في الجزائر قبل وبعد عشرية التسعينات لكن بشكل أكبر في الوسط الريفي، حيث انخفض فارق الريف والحضر.

(III) أهم العوامل المؤثرة في تطور الزواج والخصوبة:



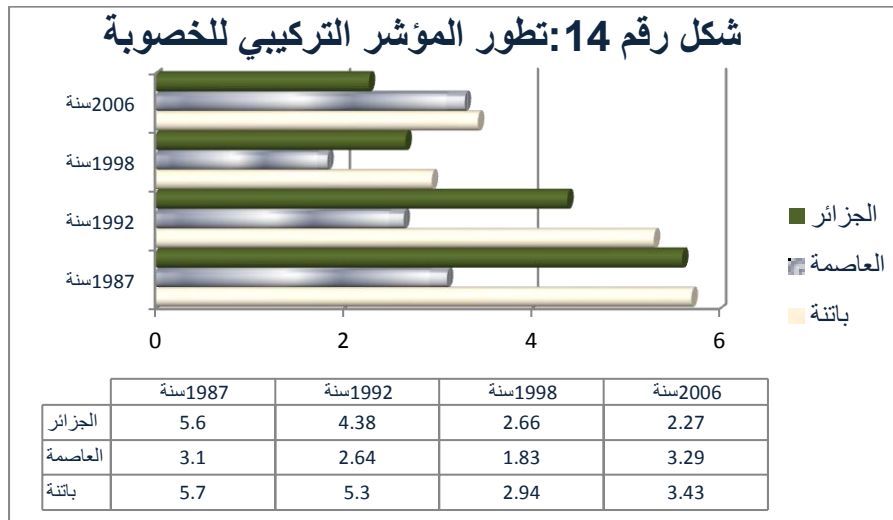
Source : (Ouadah-BedidiZ, 2012)

يبين هذا الشكل أن أعلى نسبة للمواليد تكون عند بداية الزواج. ما يزيد من اقتناعنا أن الارتفاع الكبير للمواليد جاء نتيجة ارتفاع أعداد الزواج وليس التغير الكبير في السلوك الانجابي.

-المؤشر التركيبي للخصوبة بالطريقة غير المباشرة :

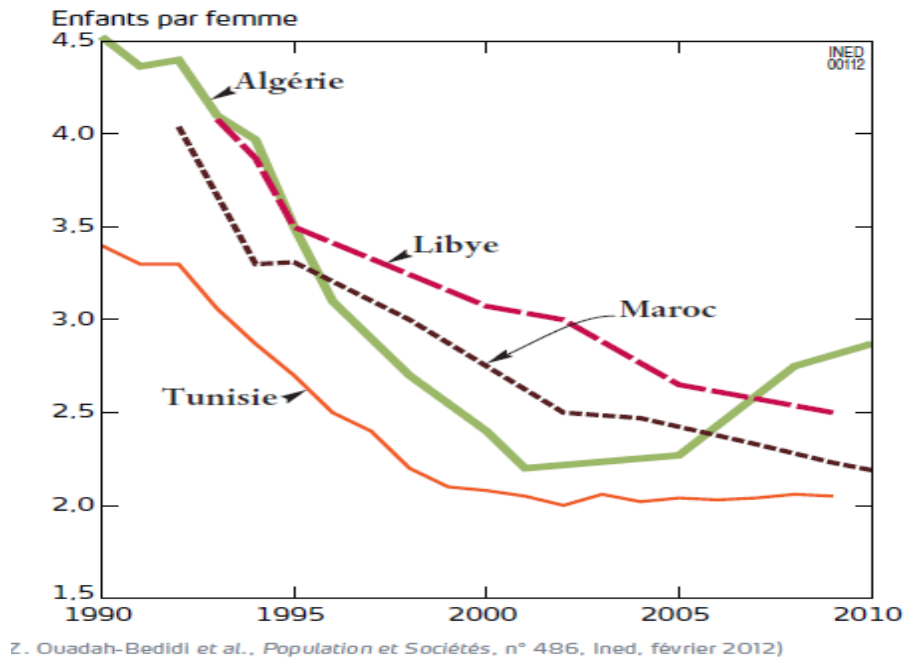
يعتبر المؤشر التركيبي للخصوبة ذو دلالة إحصائية ومفيد عند المقارنة ، حيث تم اختيار عام 1992 تزامنا مع سنة التحقيق الوطني لصحة الأم والطفل لاستخدام معدلات الخصوبة حسب فئات الأعمار للنساء في سن الانجاب ،حيث كانت فترة بداية العنف ونتائجها مترجمة للخصوبة قبل العشرية السوداء ، أما سنة 2006 فتزامنت مع التحقيق الوطني للمؤشرات المزدوجة لنفس الاستعمال وكانت فترة خصوبة ناتجة عما بعد العشرية السوداء.

المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر مقارنة لولايتي باتنة والعاصمة المحسوب لهما بطريقة :ADJASFR



- يبين لنا الشكل رقم (14) أن المؤشر التركيبي للخصوبة انخفض على المستوى الوطني تدريجيا بشكل منتظم وبشكل أكبر بين 1992 و 1998 بتأثير الأزمة الأمنية، أما في ولايتي باتنة والجزائر العاصمة فقد انخفض من سنة 1992 إلى سنة 1998 (Kouaouci, 2013) [16] وعاود الارتفاع في 2006، فهو كان في باتنة ضعف العاصمة سنة 1993 دلالة على الانتقال الديمغرافي الأسبق في العاصمة إلى أن أصبح متقاربا سنة 2006. أي درجة التعويض في العاصمة أكثر فقد أصبح في سنة 2006 أعلى عن 1992. يبين هذا الشكل أن المؤشر التركيبي للخصوبة في ولاية باتنة في كل الحالات هو الأعلى، وفي العاصمة كان الأدنى ثم انعكس في سنة 2006 ليقارب معدل ولاية باتنة فأصبحت أعلى من المستوى الوطني، كما يبدو زيادة الفارق بين الوطن وباتنة.

الشكل رقم 15: تطور المعدل العام للخصوبة في الجزائر والمغرب وتونس وليبيا منذ 1990



Source :Ouadah-Bedidi et al. Population et Sociétés, n 485. Inrd, février 2012.

- "معدل الخصوبة العام في الجزائر كان سنة 1990 الأعلى في البلدان المغاربية : تونس وليبيا والمغرب ، وخلال التسعينات شهد وتيرة انخفاض أسرع من كل هذه البلدان ليكون حوالي سنة 2000 الأقرب من تونس والتي لديها أدنى معدل للخصوبة، لكن في الجزائر بعد سنة 2000 بخلاف البلدان المغاربية اتجه إلى الارتفاع حتى 2010 ، معدل الخصوبة العام كان في انخفاض لكل من الريف والحضر كما انخفض الفارق بينهما، بعد الالفين اتجه نحو الارتفاع ، واستمر تقلص الفارق بين الريف والحضر ليصبح شبه متساو سنة 2010 ، أما حسب مستوى التعليم فالفارق في معدل

الخصوبة العامة يتقلص بين مستويات التعليم خاصة عند غير الأميين. (Z. Ouadah-Bedidi et al, 2012)

جدول رقم 08: مقارنة بين التقديرات المباشرة وغير المباشرة في سنة 1998 من خلال دراسة الأستاذ قواوسي

الولاية	ISF : Direct*	ISF : Indirect	الفارق بينهما
	1	2	$3 = (1-2)/1$
باتنة	3,06	2,94	0,039
العاصمة	1,87	1,83	0,021

***تعداد سنة 1998**

يبين لنا هذا الجدول أن الفرق بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة أقل من 5% في كلا الولايتين وبالتالي يمكن الاعتماد على النتائج التي حصلنا عليها بالطريقة غير المباشرة.

جدول رقم 09: تطور المؤشر التركيبي للخصوبة أعداد الزواج بين 1992 و 2006

	1992	2006	*الزواج 92/06
باتنة	5.3	3,43	1.93
العاصمة	2.64	3,29	2.24
الوطن	4.38	2.27	1.85

***حسابات من معطيات الحالة المدنية**

قبل وبعد العشرية السوداء حيث تم قسمة أعداد الزواج في سنة 2006 على تلك في 1992 لمعرفة نسبة تغيرها.

-يبين لنا الجدول رقم (09) أن الخصوبة في ولاية باتنة وعلى المستوى الوطني انخفضت بحوالي طفلين بينما أعداد الزواج ارتفعت تقريبا مرتين. أما في العاصمة فقد ارتفع مؤشر الخصوبة بما يقارب طفل والزواج ارتفع لأكثر من الضعف ما يدل على التعويض لكلا الظاهرتين في العاصمة أكثر، ما يجعلنا نفكر أن الخصوبة ارتفعت في العاصمة نتيجة الولادات من الزيجات الحديثة ، حتى مع ارتفاع سن الزواج، وأن استعمال موانع الحمل لا يكون بشكل كبير في بداية الزواج.

سن الزواج عند (Bedrouni M, 2005) [7] وتحليل التطور في الفئة الأولى والأخيرة بين 87-98 ثم في الريف والحضر وبين الأمية ونسل لمستوى الثانوي.

جدول رقم 10: المؤشر التركيبي للخصوبة لولايتي باتنة والعاصمة 1987.

الولاية	ISF87
باتنة	5,7
الجزائر العاصمة	3,1
المتوسط	5,6
الحد الأدنى	3,1
الحد الأقصى	7,5

RGPH 1987.

يبين لنا هذا الجدول رقم (10) أن المؤشر التركيبي للخصوبة سنة 1987 في ولاية باتنة بلغ 5.7 وهو يعتبر عالي جدا حسب تصنيف الخصوبة للولايات، أما في العاصمة فقد بلغ 3,1 واعتبر ضعيفا حيث يمثل الحد الأدنى على المستوى الوطني. حيث كانت معظم الولايات ذات خصوبة عالية أو جد عالية في 1987.

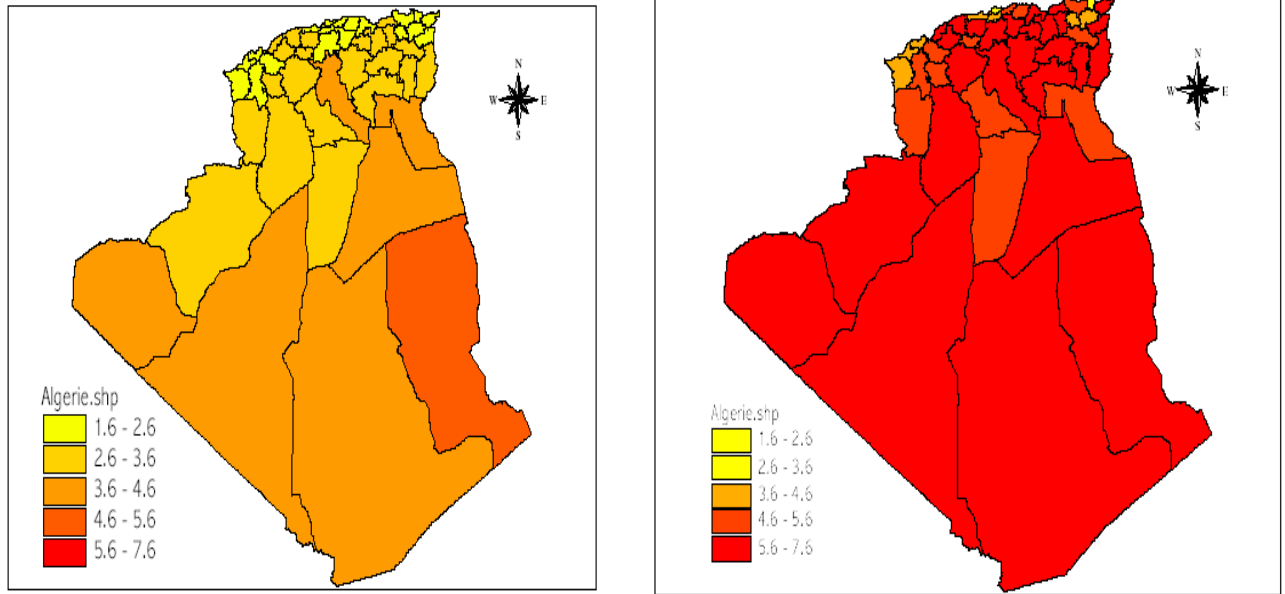
جدول رقم 11: مقارنة المؤشر التركيبي للخصوبة في ولايتي باتنة والعاصمة بالمستوى الوطني 1998.RGPH

الولاية	ISF98	98 نسل		ISF-P7	ISF-P7 P7
		P3 (25-29)	P7 (45-49)		
باتنة	3.06	2.3	7.2	-5	-0.69
العاصمة	1.87	1.6	5.6	-2.9	-0.52
المتوسط	2.9	2.2	6.9	-3.9	-0.57
الحد الأدنى	1.9	1.6	5.5	-6	-0.76
الحد الأقصى	4.8	3	7.9	-2	-0.33

Source :Bedrouni m, 2009.«Les disparités spatio-temporelles de la fécondité générale en Algérie».

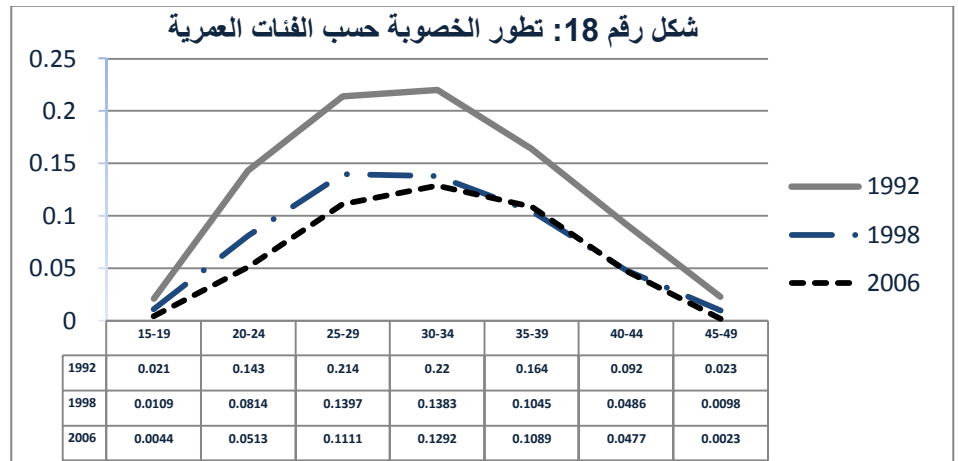
لقد انخفض المؤشر التركيبي للخصوبة في ولايتي باتنة والعاصمة بين عامي 1987-1998 فقد بلغ على التوالي 3.06 و 1.87 وهي جد ضعيفة في العاصمة وضعيفة في باتنة ، وانخفضت الخصوبة حتى في الفئة الأخيرة وفي العاصمة فصنفت أقرب إلى الأدنى وهي فوق المتوسط في باتنة ، كما انخفضت أيضا في الفئة 25-29 في الولايتين فيعتبر الأدنى وطنيا في العاصمة ومتوسطا في باتنة. أصبح معظم الولايات ذات مؤشر تركيبي للخصوبة ضعيف أو جد ضعيف في 1998.

شكل رقم 16: خارطة المؤشر التركيبي للخصوبة عبر الولايات 1987 شكل رقم 17: خارطة المؤشر التركيبي للخصوبة عبر الولايات 1998



Source :Bedrouni m, 2009.«Les disparités spatio-temporelles de la fécondité générale en Algérie».

تبين لنا خارطة 1987 أن معدلات الخصوبة في الجزائر مرتفعة في معظم الولايات وهي أقل في العاصمة وقليل من الولايات شمال البلاد، وفي سنة 1998 مؤشر الخصوبة انخفض بشكل عام، و في شمال وبالأخص العاصمة وضواحيها.



Sources: Enquête PAPCHILD 1992, enquête MICS3 2006, RGPH 1987.

يبين هذا الشكل انخفاض الخصوبة ، وكذا قمة فترة الانجاب ترتفع من فترة لأخرى. لأننا استخدمنا الطرق غير المباشرة من هذه المعطيات. الخصوبة انخفضت في كل الفئات العمرية بسبب الأحداث بين 92-98 ، خاصة (25-35 سنة) وبين 1998-2006 انخفضت فقط في الفئات الأصغر سنا ما يدل على تأخر سن الزواج أو تطور استخدام موانع الحمل.

جدول رقم 12: تطور النسل ل 25-29 سنة و ل 45-49 سنة حسب الولاياتين بين 1987 و 1998 (Bedrouni [8] M, 2009)

الولاية	P3 (25-29)				P7 (45-49)			
	1987	1998	تغير		1987	1998	تغير	
			مطلق	نسبي			مطلق	نسبي
باتنة	3,1	2,3	-0,8	-25,8	7,9	7,2	-0,7	-8,9
العاصمة	2,3	1,6	-0,7	-30,4	7,5	5,6	-1,9	-25,3
متوسط	3,2	2,2	-1,05	-32,5	7,5	6,9	-0,6	-8,0
الحد الأدنى	2,3	1,6	-1,6	-45,7	6,1	5,5	-1,9	-25,3
الحد الأقصى	3,8	3	-0,4	-12,5	8,2	7,9	1,4	23,0

نسبيا في الفئة العمرية 25-29 فقد انخفضت الخصوبة بين سنتي 1987 و 1998 في العاصمة أكثر، أما الفئة 45-49 فكان الانخفاض الأدنى في العاصمة على مستوى الوطن، وفوق المتوسط في باتنة. النسل النهائي في العاصمة في الوسط الحضري كان من بين الأدنى وطنيا في 1998 باتنة كانت كأغلب ولايات الوطن. في الوسط الريفي كانت العاصمة الأدنى وطنيا وباتنة كأغلب الولايات. وكلا الوسطين العاصمة وبعض ضواحيها الأدنى وباتنة كأغلب الولايات. دون تعليم في باتنة الخصوبة جد عالية مثل أغلب الولايات أما العاصمة أقل، عند المستوى الثانوي وطنيا تتخلف الخصوبة كثيرا ، وفي العاصمة من بين الأدنى، وقريبة من دون تعليم. والانخفاض في باتنة أكثر. [8] (Bedrouni M, 2009)

جدول رقم 13: متوسط سن أول زواج حسب مستوى التعليم ومحل الإقامة، MICS3 الجزائر 2006

المستوى التعليمي	EASME 1992		MICS32006	
	رجال	نساء	رجال	نساء
لا شيء	27,4	23,6	30,4	28,7
يقرأ و/أو يكتب	29,7	25,6		
ابتدائي	31,0	25,6	33,0	29,6
متوسط	30,9	26,9	33,9	29,0
ثانوي فأكثر	31,6	30,3	33,8	29,6
جامعي فأكثر			34,8	33,1
المجموع	30,1	25,9	33,5	29,9

Sources: , Enquête PAPCHILD 1992, enquête MICS3, 2006.

يبين لنا الجدول رقم (13) أن سن الزواج ارتفع لكل المستويات التعليمية، والارتفاع أكبر بالنسبة للنساء.

جدول رقم 14: نسب السكان المقيمين من الأسر العادية والجماعية البالغين 6 سنوات فأكثر حسب المستوى التعليمي :

جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	يقرأ ويكتب	دون تعليم			
7.5	16,6	32,3	26,4	0,1	17,0	2008	ذكور	باتنة
8,5	14,7	22,4	23,5	0,2	30,6	2008	إناث	
10.7	19,4	33,8	25,0	0,2	9,2	2008	ذكور	العاصمة
13,1	21,1	25,8	21,5	0,1	16,5	2008	إناث	
5.9	12.8	18.9	28.9	2.3	31.2	1998	للجنسين	باتنة
					26,3	2008		
7.8	18.8	26.3	28.1	0.3	17.8	1998	الجنسين	العاصمة
					12,7	2008		

Sources : ons.

يبين لنا الجدول رقم (14) أن نسبة الأمية في ولاية باتنة أعلى من العاصمة ، وانخفضت في سنة 2008. وفي كلا الولايتين نسبة النساء دون تعليم تقارب ضعف نسبة الرجال ، كلما ارتفع مستوى التعليم تقلص فارق الذكور والإناث في العاصمة نسبة الإناث أكثر من الذكور ابتداء من الثانوي أما باتنة ابتداء في الجامعي ، يبين لنا الجدول أيضا أن نسبة الأمية انخفضت حوالي 5% في كلا الولايتين بين عامي 1998 و 2008.

جدول رقم 15: نسبة النشاط للإناث البالغات 15 سنة فأكثر سنة 2008

نسبة النشاط	2008	
11,8	إناث	باتنة
22,9	إناث	العاصمة

Sources : ons.

يبين لنا الجدول رقم (15) أن نسبة النشاط لدى النساء في العاصمة حوالي ضعف باتنة.

(IV) تأثير الهجرة الداخلية على الزواج والخصوبة

(1) الهجرة الداخلية:

ذكر الأستاذ قواوسي في دراسته، أنه اضطر ما يقارب 1.5 مليون من >> الجزائريين للفرار من ديارهم بين عامي 1993 و 1997. أكثر من 100000 ذهبوا للعيش في ضواحي المدن. وخلت العديد من القرى مثل أولاد علي بالقرب من العاصمة. من بين 1.5 مليون نازح فقط 170000 عادوا إلى بلداتهم. استمر أكثر من 1.3 مليون للعيش على ضواحي المدن الجزائرية. هذا النزوح يتعلق بالحالة الأمنية في الماضي، وهو عنصر واحد فقط في نمط أوسع نطاقا من الإفقار. << (مارتينيز، 2004) في الحقيقة استغرقت أشرس المعارك في أنحاء العاصمة، مما يهدد مقر السلطة مباشرة. قصر الحكومة، وكانت مقر الأمم المتحدة في الجزائر العاصمة هدفا للهجمات المذهلة. من خلال مقارنة فترات 1988-1998 و 1998-2008 من خلال تقنيات غير 45

مباشرة، ونحن نستخدم CSMIGR إجراء مكتب الولايات المتحدة للإحصاء للتقديرات غير المباشرة توفر تعريف تقريبي من الحركات بين الولايات. وهناك حوالي 1.8 مليون شخص على مدى 10 عاما والذين تغيرت ولاية إقامتهم خلال فترة النزاع، و 1.25 مليون فقط خلال الفترة 1998-2008، هو وجود اختلاف في ما يقرب من 536000 شخص. فمن الواضح أن عددهم قد يكون في الواقع أعلى من ذلك بكثير، ولكن من المرجح أن من بين أولئك الذين اضطروا إلى ترك حقولهم ومنازلهم والفارين من القمع و العنف، ونسبة كبيرة لم تعد بعد العشرية السوداء. (Kouaouci, 2013) [16]

وذكر كمال كاتب في دراسته في سنة 2004 أنه على الرغم من أن الأعمال المسلحة >> أثرت على كامل الشمال الجزائري، تم العثور على التركيز في مجموعة من الولايات، وقد تم تسجيل أن 43٪ من الأعمال تتركز في ست ولايات وسط البلاد حول الجزائر العاصمة. << هذا التقرير يعطي صورة ممثلة للامتداد الجغرافي لأعمال العنف. (Kouaouci, 2013) [16]

(2) علاقة التحضر بحركة الهجرة الداخلية :

جدول رقم 16: تطور مؤشرات التحضر بين 1987 و 2008

الولاية	متوسط معدل النمو السنوي لسكان الحضر*		صافي عدد المهاجرين تقديرات غير مباشرة	
	1987/1998	2008/1998	1998	2008
باتنة	3,6	2,4	-17 124	-39 417
العاصمة	1,8	2,0	39 3871	-22 082
الوطن	3,6	2,9	17 574	47 292

*Source :ONS

كانت الجزائر العاصمة من بين الولايات التي جذبت الأسر وأولئك الذين يسعون السلامة خلال فترة العنف، ولكن المهاجرين غادروا بعد أن استتب الأمن، حيث أنها شهدت خلال هذه الفترة ارتفاعا عن الفترة التي سبقتها.

أما باتنة فهي من بين الولايات التي فقدت السكان خلال فترة العنف وكذا بعدها، أما متوسط معدل النمو السنوي لسكان الحضر فقد انخفض في فترة عودة الأمن والاستقرار عما قبلها، لكن يبقى أقل من معدل النمو في العاصمة.

تقدير الهجرة في الولايتين بالطرق غير المباشرة :

جدول رقم 17: مقارنة تقديرات مباشرة وغير مباشرة لصافي عدد المهاجرين بين التعدادين 1987 و 1998

الولاية	حساب مباشر * تقديرات غير مباشرة **	
	صافي عدد للمهاجرين 98	صافي عدد المهاجرين 08
باتنة	-7145	-17124
العاصمة	24961	393871
الوطن	35239	47292

*Source: Ali Kouaouci et Saadi Rabah(2013), p. 112.

**حساب عن طريق ورقة CSMIGR

يبين لنا الجدول رقم (17) أن حركة الهجرة بالتقديرات غير المباشرة في سنة 1998 أكبر كثيرا منها بين 1987-1998 والمعطاة بالتقديرات المباشرة.

في ولاية باتنة كان صافي الهجرة سالبا وهو في سنة 2008 بدرجة أكبر من سنة 1998، أي أنها كانت أكثر أمانا لكنها أصبحت أكثر تنفييرا نحو الأماكن الأحسن في فرص العمل والعيش الأفضل.

أما ولاية الجزائر كانت سنة 1998 جاذبة للسكان ربما هربا من العنف في المناطق المجاورة وخاصة الريفية، وهي أصبحت في سنة 2008 منفرة ربما بسبب عودة المهاجرين إلى أماكنهم الأصلية.

أما نسب الزواج والعزوبة تقريبا اتجهت في نفس المسار، ربما يتضح أكثر الفارق بين الجنسين أو حسب فئات السن، ما يزيد اتجاهنا نحو التفكير في أثر الهجرة الداخلية في تغير سلوكها. فقط أخذنا فكرة عامة.

خاتمة الفصل:

إن الطرق غير المباشرة تقدم لنا معطيات تسمح بالمقارنة بين ولايتي باتنة وكذا الجزائر، فهي تمدنا بمعطيات غير متوفرة بالطرق المباشرة، من أجل المقارنة ومعرفة مدى تأثير الأزمة الأمنية على مسار تطور الزواج والخصوبة، والذي كان مختلفا بين الولايتين، إضافة للتباين بتأثير الأحداث بين الولايتين، كما نستنتج بتوظيف بعض المعطيات على شكل أرقام وجدول وأشكال ومنحنيات وكذا خرائط أهم النتائج حول هذا التأثير والتباين في فترة عشرية التسعينات وبعدها.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:

لقد كان توسع سوق الزواج في العاصمة أسبق عنه في باتنة قبل عشرية التسعينات، لكن استمر في الارتفاع فيهما، وكان سن الزواج في العاصمة أعلى على المستوى الوطني، ما حصل نتيجة عنه من ارتفاع كبير للزواج بعد هذه العشرية فهو تعويض للزواج المتأخر، أما أغلب الولادات فهي ناتجة عن الزيجات الحديثة، وهذا يدل على صحة الفرضية الأولى لكنها أقل دقة حول التغير الكبير الحاصل في العاصمة خاصة، والذي سنجيب عليه في الفرضيات الموالية.

الفرضية الثانية:

المؤشر التركيبي للخصوبة في العاصمة كان منخفضا وعاود الارتفاع، أما في باتنة فكان مرتفعا وينخفض تدريجيا ثم ارتفع قليلا بعد عشرية التسعينات ما يثبت صحة الفرضية في باتنة أما في العاصمة فنضيف حركة الهجرة الداخلية.

الفرضية الثالثة:

لقد حصل انخفاض كبير للفارق بين خصوبة الريف والحضر في الجزائر، رغم معاودة ارتفاع المؤشر التركيبي للخصوبة، فمع الارتفاع الكبير لنسب التحضر وما حصل من ارتفاع في حركة الهجرة الداخلية أثناء عشرية التسعينات، تأثر نوعا ما السلوك الانجابي بصفة عامة خاصة في العاصمة، وهو يعني صحة الفرضية الثالثة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لقد قمنا بطرح اشكالية البحث على ضوء الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، وطرحنا الفرضيات داخل المجال الذي تقدمه المعطيات الديمغرافية المتواجدة في الجزائر أو التي يمكن أن نحصل عليها من خلال المعطيات التي نستمدّها من الطرق غير المباشرة التي اعتمدنا عليها في دراستنا.

استخلصنا من دراستنا أن الأزمة الأمنية عشرية التسعينات أثرت على مسار تطور الزواج والخصوبة، من خلال تعويض التعطل في الزواج حيث كان سوق الزواج أصلا في ارتفاع، مع تأثير حركة الهجرة الداخلية على السلوك الإنجابي في المكان المهاجر إليه.

حيث كانت درجة التأثير أقل في ولاية باتنة فهي أقرب للمستوى الوطني، والمتمثلة في تعويض للزواج والمواليد، رغم ارتفاع نسبة التحضر فيها فصافي الهجرة كان سالبا في ولاية باتنة أثناء عشرية التسعينات لكنها أصبحت منفرة أكثر بعدها، كما حدث أيضا ارتفاع للمؤشر التركيبي بعد أن انخفض كثيرا سنة 1998. أما في العاصمة فبعد أن كانت جاذبة بشكل كبير للمهاجرين في 1998 أصبحت منفرة في سنة 2008 ما يدل على عودة بعض المهاجرين إلى مناطقهم الأصلية، فقد انخفض المؤشر التركيبي للخصوبة سنة 1998 دون عتبة الإحلال، بعد عشرية التسعينات مع ارتفاع أعداد الزواج والمواليد بشكل كبير ارتفع المؤشر التركيبي للخصوبة فيها بشكل واضح، ما يبين تأثير سلوك المهاجرين إليها، إضافة للتعويض حيث أن سوق الزواج كان متسعا فيها، ما قد يؤدي إلى ارتفاع العزوبة النهائية خاصة عند النساء.

لقد كانت العاصمة في مرحلة متقدمة من الانتقال الديمغرافي فارتفع سن الزواج فيها بشكل كبير حيث بدأ سوق الزواج يتسع فيها قبل باتنة، نظرا للانخفاض الأسبق في المؤشر التركيبي للخصوبة، كما أن العاصمة نظرا للموقع الخاص الذي تتميز به فهي جاذبة للمهاجرين من مختلف أنحاء الوطن، فمع الظروف الأمنية الخاصة أثناء عشرية التسعينات التي مرت بها البلاد وبشكل خاص كانت العاصمة أكثر تأثرا بأحداث العنف عن باتنة، والذي نتج عنه توسع للهجرة الداخلية خاصة من القرى نحو ضواحي العاصمة، كما حصل تعطل في الزواج أي انخفاض أعداد الزواج وكذا المواليد ما أدى لاستمرار الانخفاض الكبير للمؤشر التركيبي للخصوبة، و بعد ذلك ومع عودة الأمن والاستقرار، حدث ارتفاع جد كبير للزيجات ثم الولادات، حيث حصل تعويض في الزواج وارتفاع كبير للمواليد من هذه الزيجات الحديثة خاصة للمهاجرين الذين استقروا في المناطق المهاجر إليها حيث أثروا بسلوكهم الزواجي والإنجابي، المرتفع نوعا ما عن سكان العاصمة المتواجدين قبلا.

لقد تأثرت ولاية باتنة بالأزمة الأمنية لكن بدرجة أقل من العاصمة، والانتقال الديمغرافي أيضا كان متأخرا عنها، حيث أن اتساع هرم السكان كان بشكل أكبر في العاصمة، وبعد عودة بعض المهاجرين للعاصمة فترة العنف إلى مناطقهم الأصلية، يبدأ المستثمرون بالعيش فيها بتغيير سلوكهم الزواجي والإنجابي، بالإضافة إلى انخفاض الفارق في الزواج والخصوبة بين الريف والحضر، أما في باتنة نظرا لأنها منفرة للمهاجرين وترتفع

نسبة التحضر فيها، إضافة إلى ارتفاع مستويات التعليم وكذا معدلات الشغل خاصة للإناث، وانتشار استخدام وسائل منع الحمل وتأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فكل هذا ينبأ بمعاودة السير في اتباع مراحل الانتقال الديمغرافي للولايتين في الوطن.

قائمة المراجع:

- [1] بعيط ف، (2008-2009). « الانتقال الديمغرافي والوبائي في الجزائر»، مذكرة ماجستير في الديمغرافيا كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية قسم علم الاجتماع والديمغرافيا جامعة الحاج لخضر باتنة.
- [2] بغزة ع، (2008-2009). « أسباب تأخر سن الزواج في الجزائر وأثره على الخصوبة: دراسة مقارنة بين المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل والمسح الجزائري حول صحة الأسرة » ، مذكرة ماجستير في الديمغرافيا كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية قسم علم الاجتماع والديمغرافيا جامعة الحاج لخضر باتنة.
- [3] دريل ف، (2003-2004). «السلوك الإنجابي للمرأة الجزائرية "دراسة ميدانية لعينة من النساء بحمام ترك -البشير بلدية الحمامات» "رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر.
- [4] دريد ف، (2006-2007). «النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية (الدراسة الميدانية لولاية باتنة)» ، رسالة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري -قسنطينة.
- [5] قواوسي ع، 2013. «تقدير الخصوبة والوفاة والهجرة الداخلية على مستوى الولاية بين ١٩٨٧ و ٢٠٠٨ باستخدام تقنيات التقدير غير المباشر»، ملقى في جامعة فيسديس.
- [6] مسعودان ب، (2009). «ولاية باتنة: دراسة في جغرافية السكان» ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في التهيئة، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة دائرة التهيئة، جامعة منتوري -قسنطينة.
- [7] Bedrouni M, Université Saad Dahleb, Blida, Algérie «La nuptialité algérienne : variation dans le temps et l'espace», XXV Congrès International de la Population (Poster N°1405). <http://iussp2005.princeton.edu/papers/51709>.
- [8] Bedrouni M, Université Saad Dahleb, Blida, Algérie. «Les disparités spatio-temporelles de la fécondité générale en Algérie», XXVIème Congrès international de la population de l'UIESP Maroc, du 27 septembre au 2 octobre 2009.
- [9] *Enquête Algérienne sur la Santé de la Mère et de l'Enfant 1992 : «Rapport principal»*, Le Caire, 1994.
- [10] EASF-Algérie, 2003: *Enquête algérienne sur la santé de la famille 2002. « Rapport préliminaire*.
- [11] HAMMOUDA N et CHERFI FEROUKHI K, « La nuptialité en Algérie : quelle transition ? », 24P. <http://iussp2009.princeton.edu/papers/93174>.
- [12] HAMMOUDA N, 2009 . « L'âge au mariage : quelle mesure dans le cas algérien ? » Xèmes Journées de Méthodologie Statistique de l'Insee 2009.2P.
- [13] HEMAL A et HAFFAD T. «La transition de la fécondité et politique de population en Algérie», n°12 (1999), 63-73, Université Mentouri, Constantine, ALGERIE, 1999
- [14] Hertrich v, 2012. «LES RECENSEMENT», Démographie pour le terrain ethnographique.

- [15] KATEB K . «Violences politiques et migrations en Algérie», Institut national d'études démographiques, Paris, France, 11/09/2013, p. 557-571.
- [16] Kouaouci A et Saadi R . 2013. « *La reconstruction des dynamiques démographiques locales en Algérie (1987-2008) par des techniques d'estimation indirecte* », Cahiers québécois de démographie Vol. 42, no 1, printemps 2013, p. 101-132.
- [17] Kouaouci Ali, 1992. **Familles, femmes et contraception. Contribution à une sociologie de la famille algérienne.** – Alger, CENEAP-FNUAP.
- [18] Lakehal A, 2010. «Séminaire régional sur la dissémination des données du Recensement et l'analyse spatiale : l'expérience Algérienne»ppt, Nairobi, Kenya, 14 au 17 Septembre 2010, Office National des Statistiques, Algérie.
- [29] ONS (Annuaire Statistique de l'Algérie N°16, 1984-1988 N°, N°18, 1998 N°294, 2002 N°375.
- [20] MSP (Ministère de la santé), ONS (Office national des statistiques) et UNICEF, 2008. – *Suivi de la situation des enfants et des femmes. Résultats de l'Enquête nationale à indicateurs multiples MICS 3 Algérie 2006. Rapport principal.* – Alger, ONS, 297 p. (Multiple Indicators Cluster Survey, 3).
- [21] ONS ALGER – Septembre 2011, *Collections Statistiques* n° 163/2011. Série S : «Statistiques Sociales Armature urbaine - RGPH 2008 (Résultats issus de l'exploitation exhaustive) ».
- [22] ONS (Office national de statistique), 2004b. – *Enquête algérienne sur la santé de la famille. EASF, 2002. Rapport Principal.* – Alger, ONS, MSP, LEA, XXX + 376 p. (Enquête Papfam, The Pan-Arab project on Family Health).
- [23] ONS, 1994, *Enquête Algérienne sur la Santé de la Mère et de l'Enfant, 1992*». *Rapport principal.* –Alger, ONS, 256 p.
- [24] OUADAH-BEDIDI Z et VALLIN J, 2006. «Fécondité et politique de limitation des naissances en Algérie : une histoire paradoxale», Document de travail n° 186, ined, la version française d'un article à paraître en anglais, Octobre 2012, p.1-20, <http://paa2013.princeton.edu/papers/130890>.
- [25] Ouadah-Bedidi Z, «Fécondité et nuptialité différentielles en Algérie : l'apport du recensement de 1998» Projet d'article, Document de travail n° 185, INED, Octobre 2012, p.1-43.
- [26] **Politique nationale de population a l'horizon 2010**, Synthèse Juillet 2001. **Situation démographique, évolution récente et perspectives.**
- [27]Saadi R, 2007. «La qualité des données démographique en Algérie : Le recensement de 1998», thèse de doctorat (d'état) spécialité : Démographie. Université saad dahleb Blida.

[28] Tayeb LOUADI, « Ménages, familles et transition démographique en Algérie », RRES, F:B, N:02, Décembre 2008, p.42-61.

[29] Ouadah-Bedidi Z et ALL , 2012, p.4.10.

[30] Ouadah-Bedidi Z, Vallin J et Bouchoucha I, « La fécondité au Maghreb : nouvelle surprise », Numéro 486 , Février 2012, English version, *Population et Société*, bulletin mensuel d'information de l'Institut national d'études démographiques, 4 pages,
http://www.ined.fr/fr/ressources_documentation/publications/pop_soc/bdd/publication/1581/

مواقع الأنترنت:

www.insp.dz Relevé Épidémiologique Annuel de L'Algérie.

www.ined.fr. Institut national d'études démographiques Paris France.

www.ons.dz. Office national des statistiques Algérie.

<http://esa.un.org/unpp>.

<http://fr.wikipedia.org/wiki/>

wilaya-batna.gov.dz

المخلص:

لقد استهلكت الخصوبة في الجزائر انخفاضها أواخر الثمانينات بعد أن كانت معدلاتها من بين الأعلى في العالم، فبالإضافة إلى الظروف الخاصة التي مرت بها البلاد، وما نتج عنها من عدم الاستقرار على السكان تحت تأثير العنف في عشرية التسعينات والتي سميت بالعشرية السوداء، حيث تركزت شدة هذا العنف في الجزائر العاصمة وضواحيها وبشكل أقل في ولاية باتنة على وجه الخصوص، ومع بلوغ جيل فترة الخصوبة الأعلى في البلاد سن الزواج حدث تأخير لزواجهم، حيث وبعد عودة الأمن النسبي للبلاد وقع انفجار في الزواج والولادات خاصة بالنسبة للمتزوجين الجدد، وأيضا التأثر بالسلوك الزواجي والإنجابي للمهاجرين من المناطق الأقل تنمية.

انخفضت أعداد الزيجات والولادات في عشرية التسعينات خاصة في فترة اشتداد العنف، رغم ارتفاع نسبة السكان في سن الزواج وخاصة في الجزائر العاصمة، وبعد عودة الأمن استهلكت أعداد الزواج وبعدها أعداد المواليد في الارتفاع وبشكل أكبر في العاصمة، أي أنها كانت أكثر تأثرا بالأحداث فسارعت في التعويض. أعلى نسبة للمواليد تكون عند بداية الزواج. ما يزيد من اقتناعنا أن الارتفاع الكبير للمواليد جاء نتيجة ارتفاع أعداد الزواج وليس التغير الكبير في السلوك الإنجابي.

في سنة 2008 عند الفئات العمرية الأولى كانت نسبة الإناث المتزوجات أعلى كثيرا عن الذكور، لكن من 35 سنة فأكثر بالتحديد (كانت أعمار الأجيال المتأثر زواجهم بعشرية التسعينات)، بدأت نسبة المتزوجين الذكور ترتفع عن الإناث ما قد يفسر بفارق السن بين زواج الذكور والإناث، إضافة إلى زواج نسبة من الرجال المتأخرين من جيل الخصوبة المرتفعة بنساء من الجيل الموالي، حيث أثر على زواج النساء من جيلهم فنلاحظ بداية ارتفاع نسبة العازبات وكذا معدل العزوبة النهائية للإناث، بشكل عام نسبة الزواج في العاصمة أعلى من باتنة سنة 2008 بالرغم من أن سن الزواج فيها الأعلى على المستوى الوطني.

لقد حصل انخفاض كبير لنسب العزاب بعد عشرية التسعينات، وارتفاع واضح لنسب المتزوجين في ولايتي باتنة والعاصمة وعلى المستوى الوطني، فسوق الزواج اتسع في ولاية باتنة بسرعة أكبر، لكن نمط الزواج يختلف في الولايتين.

وما يثبت الانتقال الديمغرافي الأسبق في العاصمة عن باتنة، هو انخفاض المؤشر التركيبي للخصوبة عامة، وكذا تطوره في الفئتين العمريتين الأولى والأخيرة للإنجاب بين سنتي 1987 و 1998، سن الزواج الأول لنفس الفترة في العاصمة كان مرتفعا وهو الأعلى وطنيا، فهو مرتفع عند كل المستويات التعليمية، أي أن تأثر الخصوبة بمستوى التعليم هو أكثر في ولاية باتنة.

كان الانتقال الديمغرافي في العاصمة متقدما عن ولاية باتنة حيث ظهر هرم الأعمار لسنة 1987 بقاعدة متناقصة، أما في سنة 1998 تتواصل قاعدة الهرم السكاني للعاصمة في الانخفاض وكذلك بدأت تنخفض قاعدة الهرم السكاني لولاية باتنة، وفي سنة 2008 حدث اتساع في قاعدة الهرم السكاني لكلا الولايتين ونسبة أكبر في العاصمة.

باستخدامنا للطرق غير المباشرة من أجل دراسة حالة ولايتي باتنة والجزائر العاصمة، والتي تمدنا بأمل الحياة عند الولادة والمؤشر التركيبي للخصوبة إضافة إلى صافي عدد المهاجرين في كل ولاية، استخلصنا ما يلي:

يتضح أن شدة العنف أثرت أكثر على ذكور العاصمة، فأمل الحياة عند الولادة كان أقل بسبع سنوات عن الإناث، وكان أمل الحياة عند الذكور في باتنة أعلى من العاصمة عكس الإناث، وبعد عشرية التسعينيات بدأ أمل الحياة يرتفع أكثر خاصة عند الذكور. انخفض المؤشر التركيبي للخصوبة تدريجيا على المستوى الوطني بشكل منتظم وبشكل أكبر أثناء عشرية التسعينيات، أما في ولايتي باتنة والجزائر فقد انخفض خلال العشرية وعاود الارتفاع بعدها، فهو كان جد عالي في باتنة مقارنة بالعاصمة سنة 1993، ثم انخفض في كليهما سنة 2008، لكنه أصبح متقاربا سنة 2006، أي أن درجة التعويض في العاصمة أكثر منها في ولاية باتنة، فقد أصبح هذا المؤشر التركيبي للخصوبة بعد سنوات الألفين أعلى من قبل.

أما بالنسبة لحركة الهجرة الداخلية بالتقديرات غير المباشرة، ففي سنة 1998 كانت أقوى كثيرا منها بين 1987-1998 والمعطاة بالتقديرات المباشرة، وفي ولاية باتنة كان صافي الهجرة سالبا وهو في سنة 2008 بدرجة أكبر من سنة 1998، أما ولاية الجزائر كانت في سنة 1998 جاذبة للسكان ربما هربا من العنف في الضواحي والمناطق المجاورة خاصة الريفية، وهي أصبحت في سنة 2008 منفرة ربما بسبب عودة المهاجرين إلى أماكنهم الأصلية.

Summary of the study:

We have initiated a fertility decline in Algeria late eighties , in addition to the special conditions experienced by the country , and the resulting instability under the influence of violence in decimal nineties on the population , where the focused intensity of violence in the capital and its suburbs, and to a lesser extent in the wilaya of Batna , and with the achievement of a generation period Top fertility age of marriage in the country happened to delay their marriage , where after the return of relative security of the country there was an explosion in marriages , births , especially for married couples and new immigrants from less developed areas .

The number of marriages and births fell in decimal nineties, especially in a period of heightened violence, despite the high proportion of the population in the age of marriage, especially in the capital, and after the return of the Security initiated the numbers of marriages and births on the rise and is the largest in the capital, that is, they were more affected by events rushed in compensation.

The highest percentage of births to be at the beginning of the marriage.

What increases our conviction that the surge of baby boomers came as a result of the high numbers of marriage and not the big change in reproductive behavior.

In the year 2008 , in the age groups first was the proportion of married females is much higher for males, but it is 35 years or more precisely (were aged generations affected their marriage bloody decimal nineties) , began the percentage of married males higher than females may explain the age difference between the marriage of male and female, Add to marriage proportion of men latecomers from generation high fertility with women following generation , where the impact on the marriage of women of their generation , we notice the beginning of the high proportion of single women of this age, the proportion of males to increase the rate of celibacy final for females , in general, the proportion of marriages in the capital is higher than Batna year 2008 despite the age of marriage in which is higher in national level.

I've got a significant reduction of proportion of singles after the black decade, high and clear proportions married in the states of Batna and the capital and at the national level, the marriage market is widened in the wilaya of Batna more, but the pattern of marriage is different between the two states.

And proof of the demographic transition in the former capital for Batna, is the low fertility rate index in general, as well as its development in the age groups the first and last to give birth between the years 1987 and 1998. The age of first marriage for the same period in the capital was high, the highest nationally, is high at all levels of education. Any that affected the fertility level of education was more in the wilaya of Batna.

The demographic transition in the capital ahead of the wilaya of Batna , where the back of the age pyramid for the year 1987 base decreasing, while in 1998, continuing base of the pyramid population of the capital in the fall , as well as begun to fall base of the pyramid population of the mandate of Batna , in the year 2008 Event breadth at the base of the population pyramid for both states and by the largest in the capital.

By the use of indirect methods for comparison between the states of Batna and capital, and that gives us hope of life at birth and fertility rate index in addition to the net number of immigrants in every state, we have learned the following:

It is clear that the intensity of the violence has affected more than males on the capital, the hope life expectancy at birth was less than seven years for females, and the life expectancy for males is higher than in Batna than capital, unlike females,

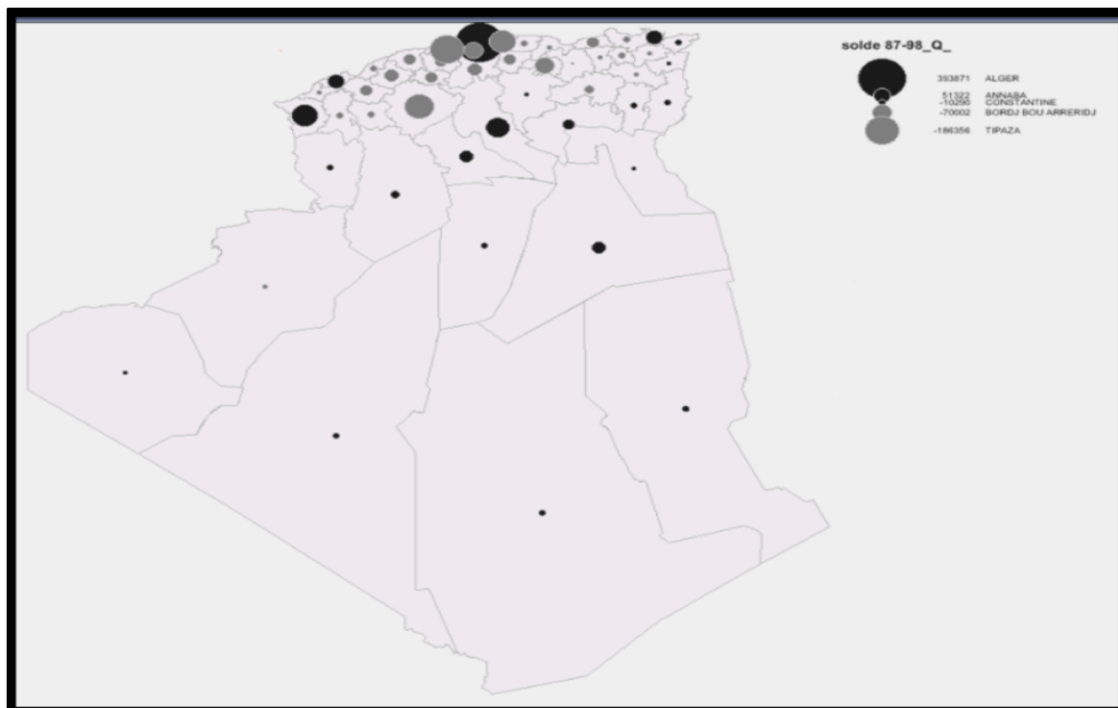
and after the decimal nineties began life expectancy rises more especially in males.

Fertility rate index fell at the national level gradually on a regular basis and even more during the decimal nineties, but in the states of Batna and capital has fallen during the decade and went up later, he was in Batna, very high compared to the capital in 1993, then declined in both the year 2008, but became a close in 2006. This means that the degree of compensation in the capital, more than Batna has become after the black decade higher than before.

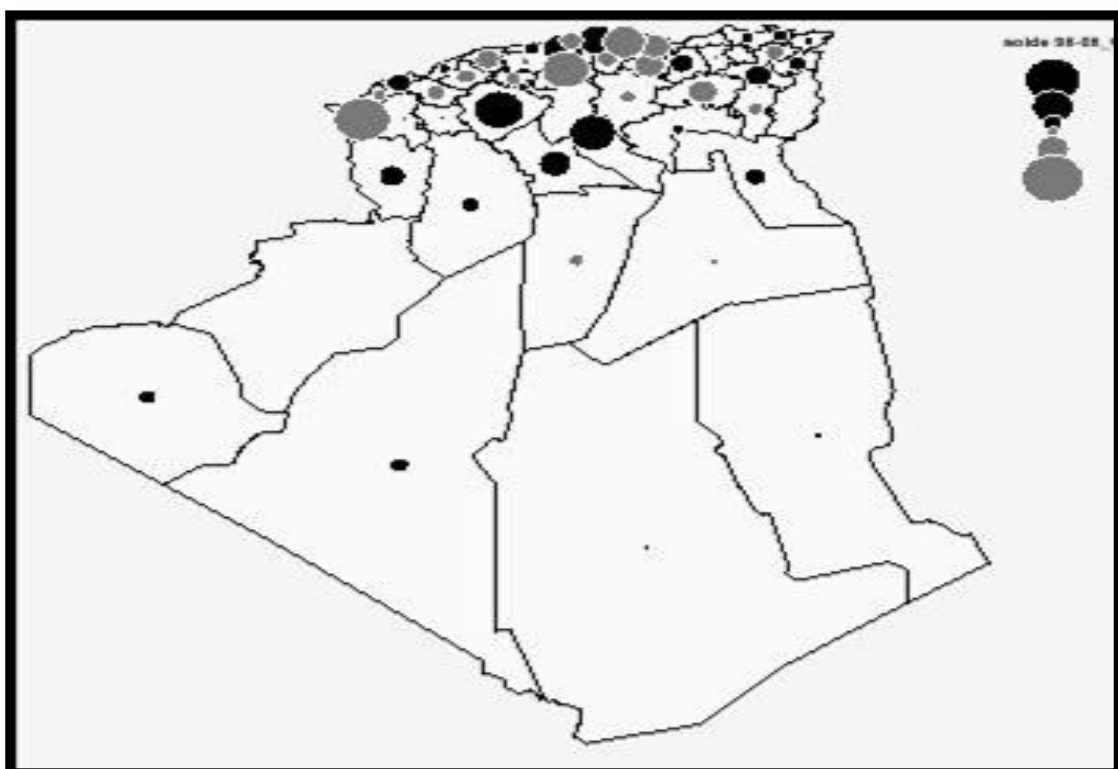
The movement of internal migration estimates indirect in 1998 was much larger than that of 1987-1998 and the estimates given direct. In the wilaya of Batna had a negative net migration in the year 2008 more than in 1998. The capital in 1998 was attractive to residents perhaps to escape from the violence in neighboring areas, especially rural areas, which in 2008 became repulsive perhaps because of the return of migrants to their places of origin.

الملاحق:

الملحق رقم 01: خارطة الهجرة عبر الولايات بين 1987 و 1998



الملحق رقم 02: خارطة الهجرة عبر الولايات بين 1998 و 2008



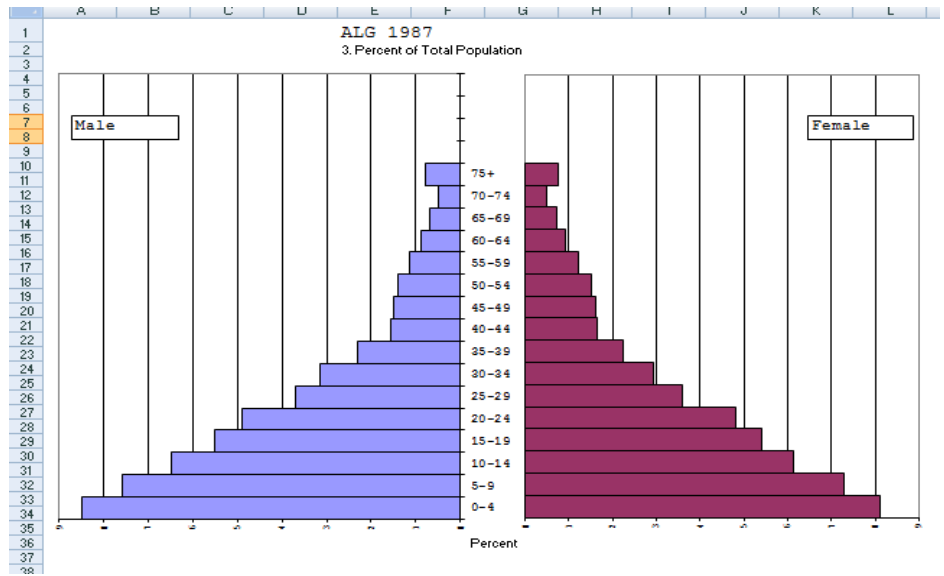
ولاية الجزائر



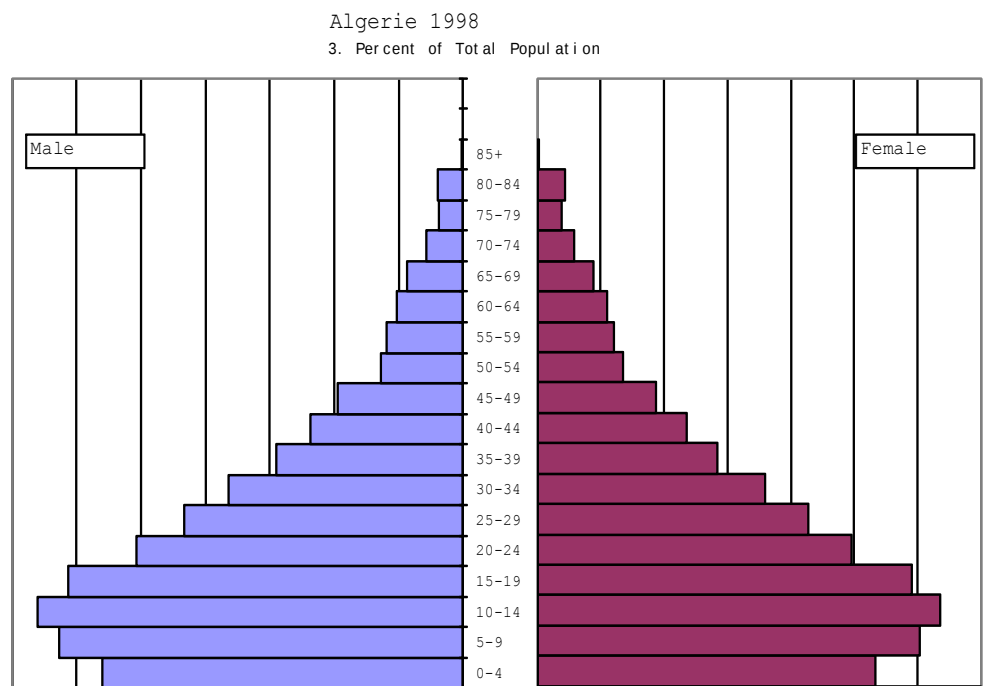
Évolution des indices de l'urbain selon les wilayas entre 1987 et 2008

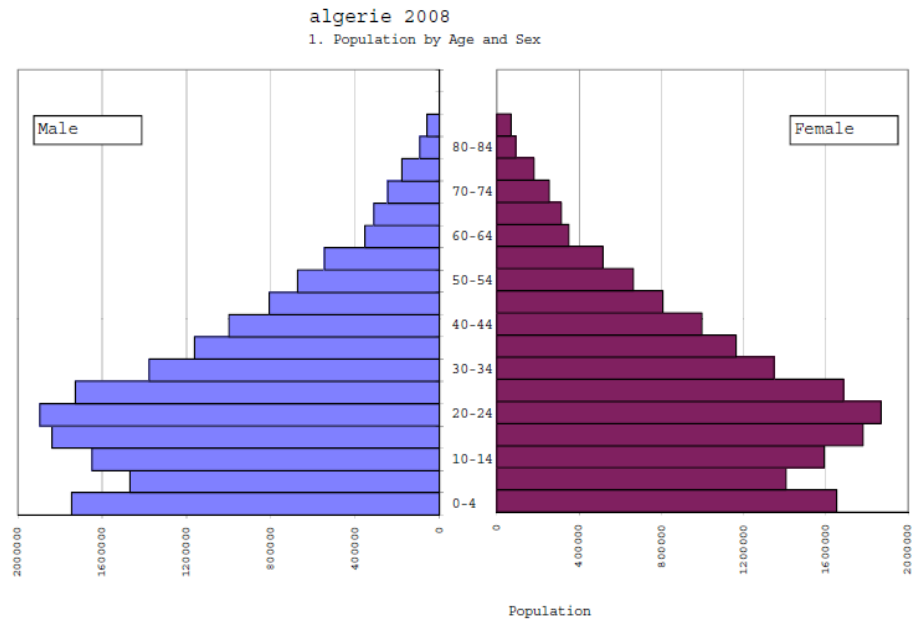
	Croissance urbaine		Taux d'urbanisation			Txaccr. ann. moy. pop. Urbaine		Rythme d'urbani	
	1987/ 1998	2008/ 1998	1987	1998	2008	1987/ 1998	2008/ 1998	1987/ 1998	2008/ 1998
BATNA	175 894	144 056	48,63	56,21	61,17	3,6	2,4	2,77	2,11
ALGER	429 253	494 520	89,25	90,66	94,30	1,8	2,0	1,40	5,38
TOTAL	5 543 136	5 507 609	49,54	58,27	65,94	3,6	2,9	3,19	3,35

الملحق رقم 05:

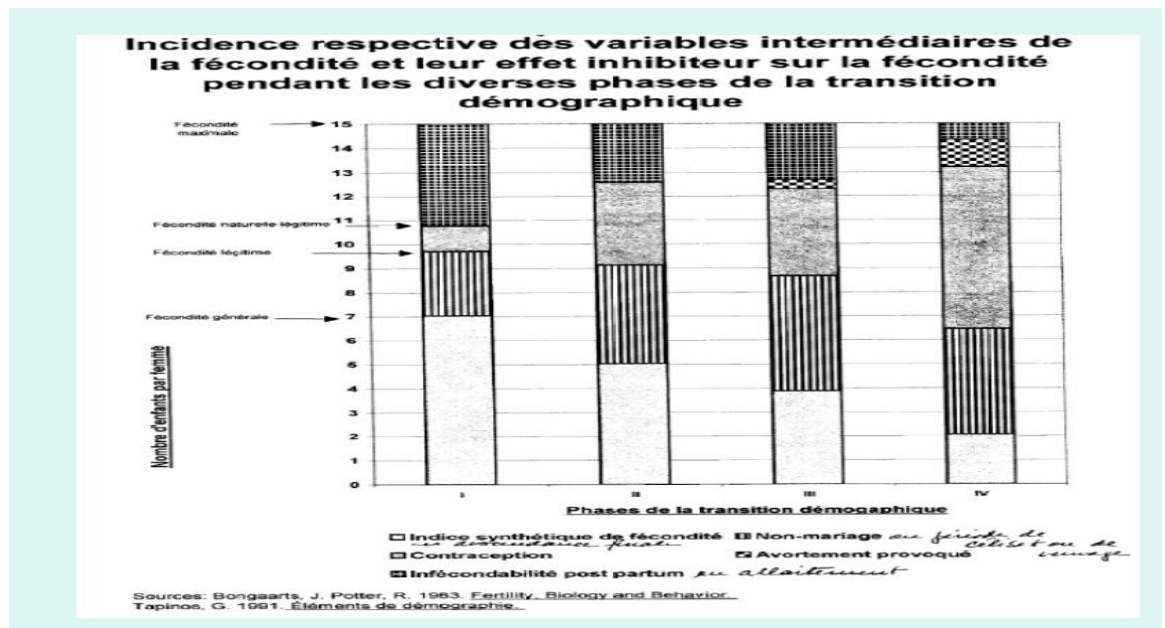


الملحق رقم 06:





الملحق رقم 08: مستويات الخصوبة والمراحل الانتقالية



Mariage et nuptialité

Année	Mariages	Taux de nuptialité	Age moyen au premier mariage, Hommes	Age moyen au premier mariage, Femmes
2001	288 255	4,9	30,2	28,1
2002	279 087	4,7	30,4	28,3
2003	275 963	4,6	30,6	28,5
2004	271 598	4,3	30,8	28,8
2005	276 303	4,5	31,1	29,1
2006	267 260	4,3	31,2	29,2
2007	267 194	4,3	31,4	29,5
2008	258 739	4,2	31,6	29,6
2009	245 151	3,9	31,7	29,8

Evolution des indices de l'urbain selon les wilayas entre 1987 et 2008 P.91

Wilaya	Croissance urbaine		Taux d'urbanisation			Txaccr. ann.Moy. Pop.		Rythme d'urbani.	
						Urbaine			
	1987/ 1998	2008/ 1998	1987	1998	2008	1987/ 1998	2008/ 1998	1987/ 1998	2008/ 1998
BATNA	175 894	144 056	48,63	56,21	61,17	3,6	2,4	2,77	2,11
ALGER	429 253	494 520	89,25	90,66	94,30	1,8	2,0	1,40	5,38
TOTAL	5 543 136	5 507 609	49,54	58,27	65,94	3,6	2,9	3,19	3,35

Répartition des communes selon les wilayas et le Type P.148

wilaya	Type de commune					
	Totalement urbaine	Prédominance urbaine	Mixte	Prédominance rurale	Totalement rurale	Total
Batna	0	9	9	3	40	61
Alger	30	20	3	2	2	57
Total	36	336	302	89	778	1541